مجلة
الإسكندرية
للتبادل العلمى

مجلد ٤١ | أكتوبر – ديسمبر | ٢٠٢٠

محددات الحالة العملية للسكان الريفيين والحضريين بمركز إيتاى البارود بمحافظة البحيرة

ماجدة محمود أحمد يوسف[١]

الملخص العربي

إستهدف البحث دراسة الحالة العملية للسكان الريفيين والحضريين بمركز ومدينة إيتاى البارود محافظة البحيرة، وقد بلغ قوام العينة ٢٠٤ وحدة معيشية، وزعت بين منطقتين إحداهما ريفية والأخرى حضرية، ولتحقيق أهداف الدراسة تم إستخدام النسب المئوية والتكرارات بالإضافة إلى مربع كاى Chi Squire ،وقد أشارت أهم نتائج الدراسة إلى أن نسبة العاملين على مستوى العينة قد بلغت ٨٠.٤٪ من إجمالى العينة منهم (٧٤.٥٪ حضر، ٨٦.٣٪ ريف)، بينما بلغت نسبة المتعطلين ١٩.٦٪ من الإجمالى منهم (٢٥.٥٪ حضر و١٣.٧٪ ريف).

كما بينت نتائج مربع كاى χ^2 وجود علاقة معنوية بين كل من الحالة الزواجية، والمستوى التعليمى للمبحوث، والمستوى الإقتصادى للأسرة كمتغيرات مستقلة، وبين الحالة العملية للمبحوث كمتغير تابع، حيث كانت قيمته **٢٤.٨٧ و ** ٤٤.٩٤ و *٥.٦٨ على التوالى وهى قيم معنوية. أهم المقترحات متضمنة فى هذه الدراسة أيضاً.

الكلمات المفتاحية: الحالة العملية، العمل، السكان الريفيين، السكان الحضريين، مركز ومدينة إيتاى البارود بالبحيرة.

المقدمة والمشكلة البحثية

إن للعمل في الإسلام مكانة عالية ومنزلة رفيعة، به ينال الإنسان الأجر والثواب، فهو دُخر له في آخرته وشرف له في دنياه. فالمنهج الإسلامي يقوم على التوازن بين العمل لمقتضيات الحياة على الأرض، وبين العمل على تهذيب النفس، والإتصال بالله تعالى وإبتغاء مرضاته، ومن ثم فقد أصبح العمل طاعة وعبادة، وفيما يلى بعض الآيات القرآنية التى دعت الناس إلى العمل الصالح وحفزتهم إلى كسبه والتسابق إليه:-

قال الله تعالى: (وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَنُدْخِلُهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَداً وَعْدَ اللهِ حَقّاً وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللهِ قِيلاً) (النِّساء ١٢٢)، (وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُولَئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ وَلا يُظْلَمُونَ نَقِيراً) (النِّساء ١٢٤)، (مَنْ عَمِلَ صَالِحاً مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهُ حَيَاةً طَيِّبَةً وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُمْ بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ) (النحل ٩٧)، (الَّذِينَ يَعْمَلُونَ الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْراً كَبِيراً) (الإسراء ٩)، قال تعالى: (إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ كَانَتْ لَهُمْ جَنَّاتُ الْفِرْدَوْسِ نُزُلاً) (الكهف ١٠٧)، (فَمَنْ كَانَ يَرْجُو لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلاً صَالِحاً وَلا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَداً) (الكهف/ ١١٠)، (وَإِنِّي لَغَفَّارٌ لِمَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحاً ثُمَّ اهْتَدَى) (طه ٨٢)، (يَا أَيُّهَا الرُّسُلُ كُلُوا مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَاعْمَلُوا صَالِحاً إِنِّي بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ) (المؤمنون ٥١)، (وَابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللهُ الدَّارَ الآخِرَةَ وَلا تَنْسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا) (القصص ٧٧). (لِيَجْزِيَ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنْ فَضْلِهِ إِنَّهُ لا يُحِبُّ الْكَافِرِينَ) (الروم ٤٥)، (وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلاً مِمَّنْ دَعَا إِلَى اللهِ وَعَمِلَ صَالِحاً وَقَالَ إِنَّنِي مِنَ الْمُسْلِمِينَ) (فصلت ٣٣)، (فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللهِ

[١] قسم الإقتصاد والإرشاد الزراعى الريفية، كلية الزراعة، جامعة دمنهور، البحيرة، مصر

استلام البحث في١٨ سبتمبر ٢٠٢٠، الموافقة على النشر في ٣١أكتوبر ٢٠٢٠

وَاذْكُرُوا اللهَ كَثِيراً لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ) (الجمعة ١٠)، إلى غير ذلك من الآيات القرآنية الكريمة التى حثت على ضرورة العمل الصالح وإعمار الأرض، كذلك نرى آيات من القرآن الكريم تشير إلى أعمال معينة مثل نجارة السفن، وفلاحة الأرض، والصيد، وصناعة الحديد إلى غير ذلك، لأن العمل وسيلة للغاية العظمى، وهى عبادة الله عز وجل وتعمير الكون، فبقدر عظم الحاجة تكون عظم الوسيلة.

كذلك اعتبر العمل فى الإسلام نوعاً من الجهاد فى سبيل الله، فقد روي عن كعب بن عجرة أنّه قال: (مر على النبيّ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ رجلٌ فرأى أصحابُ النبيّ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ من جلَدِه ونشاطِه فقالوا: يا رسولَ اللهِ لو كان هذا في سبيلِ اللهِ؟! فقال رسولُ اللهِ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ: إنْ كان خرج يسعى على ولدِه صغارًا فهو في سبيلِ اللهِ وإن كان خرج يسعى على أبوين شيخين كبيرين فهو في سبيلِ اللهِ وإنْ كان خرج يسعى على نفسِه يعفُّها فهو في سبيلِ اللهِ وإنْ كان خرج يسعى رياءً ومفاخرةً فهو في سبيلِ الشيطانِ). كذلك قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (ما أكلَ أحدٌ طعامًا قطُّ ، خيرًا من أنْ يأكلَ من عمَلِ يدِهِ وإنَّ نبيَّ اللهِ داودَ كان يأكلُ من عمَلِ يدِهِ). وقد روى البخارى عن الزبير بن العوام أن رسول الله صلّى الله عليه وسلّم قال (والَّذي نفسي بيدِهِ لَأن يأخذَ أحدُكم حبلَهُ فيحتطِبَ على ظَهرِهِ خيرٌ لَهُ من أن يأتيَ رجلًا أعطاهُ اللَّهُ عزَّ وجلَّ من فضلِهِ فيسألَهُ أعطاهُ أو منعَه). وقال عليه الصلاة والسلام: (ما مِن مُسْلِمٍ يَغْرِسُ غَرْسًا، أوْ يَزْرَعُ زَرْعًا، فَيَأْكُلُ منه طَيْرٌ، أوْ إنْسانٌ، أوْ بَهِيمَةٌ، إلَّا كانَ له به صَدَقَةٌ).

من هنا يتبين حرص الإسلام وقيمه على إحداث التنمية، وإعمار الأرض، ومحاربة الفقر، حيث يقول رسول الله عليه والصلاة والسلام: (إن قامتِ الساعةُ و في يدِ أحدِكم فسيلةً ، فإن استطاعَ أن لا تقومَ حتى يغرِسَها فليغرِسْها).

وبقدر ما حمل الإسلام الفرد مسئولية العمل، فإنه لم يحمل الدولة كامل المسئولية لتشغيل الأفراد، وذلك لكى لا تحتكر الدولة تشغيل العاطلين، فهى لا يفترض أنها تمتلك جميع وسائل الإنتاج، حتى لا يخضع الأفراد لقواعد بعيدة عن جوهر العمل الإسلامى، ونظامه الإجتماعى والإقتصادى، وحتى لا يتجرد الأفراد من الحرية والإرادة، كذلك وضعت القيم الإسلامية عدداً من المعايير التى تنظم العلاقة بين العامل وصاحب العمل، بمعنى أنه بقدر ما فرض أخلاقيات العمل على العمال كالإخلاص والإتقان فى العمل إلى غير ذلك، فعلى أصحاب العمل مقابلة الإحسان بالإحسان وعدم البخس أو إستغلال العمال، ومن ثم يضمن الإسلام للفرد أن يحيى فى المجتمع حياة كريمة كحق له وليس منة أو صدقة. ففى الوقت الذى تقوم فيه القيم الإسلامية على مبدأ (لكل على قدر عمله، ولكل على قدر حاجته)، نجد الشيوعية والرأسمالية تختلف جملة وتفصيلاً عن هذا المبادىء، فنجد مبدىء الشيوعية يقوم على (من كل على قدر طاقته، ولكل على قدر حاجته) وكذلك مبدأ الرأسمالية يقوم على (لكل على قدر عمله).

ومن هنا يتضح أن فى المبادىء الإسلامية مصدر المسئولية المجتمعية فى توفير العمل ومكافحة البطالة لجميع أفراد المجتمع القادرين والراغبين فى العمل، ومن ثم يتحقق السلام الإجتماعى والتناغم بين الفرد والجماعة والمجتمع، وتتكسر حدة الصراعات بين فئات المجتمع ويتهيأ السياق المؤسسى للتنمية والتقدم على أفضل ما يكون (جامع،٢٠١١).

إن فقدان المجتمع لقدرته على تلبية إحتياجات أفراده وعلى رأسها الحاجة إلى العمل، يؤثر على مدى إيمان الأفراد وقناعتهم بشرعية الإمتثال للأنظمة والمبادئ والقواعد السلوكية المألوفة في المجتمع، وبذلك فإن البطالة لا يقتصر تأثيرها على تعزيز الدافعية والإستعداد للإنحراف، وإنما تعمل أيضاً على إيجاد فئة من المجتمع تشعر بالحرية في الإنحراف. ووفقاً لهذه القناعة والإيمان فإن إنتهاك الأنظمة وعدم التكيف مع الضوابط الإجتماعية والمعايير السلوكية العامة يكون سبباً

رئيساً في زيادة نسبة الجريمة، بالإضافة إلى التعرض لكثير من مظاهر عدم التوافق النفسي والإجتماعي، حيث أن كثيراً من العاطلين عن العمل يتصفون بحالات من الإضطرابات النفسية والشخصية كعدم السعادة وعدم الرضا والشعور بالعجز وعدم الكفاءة مما يؤدي إلى إعتلال في الصحة النفسية لديهم.

وعليه فقد تم بلورة مشكلة البحث فى التعرف على أهم محددات الحالة العملية للسكان الريفيين والحضريين من خلال التعرف على الحالة العملية للسكان الريفيين والحضريين، والوقوف على أهم المتغيرات الشخصية والإجتماعية والإقتصادية المؤثرة على الحالة العملية لهم.

أهداف البحث

يسعى هذا البحث إلى تحقيق الأهداف الأتية:

١. التعرف على الحالة العملية للسكان الريفيين والحضريين.
٢. التعرف على الخصائص الشخصية والإجتماعية والإقتصادية لعينة الدراسة.
٣. الوقوف على تأثير بعض المتغيرات الشخصية والإجتماعية والإقتصادية على الحالة العملية.

أهمية البحث

تتمثل أهمية هذا البحث فى العمل على:

١- إلقاء الضوء على قضية إجتماعية وإقتصادية بالغة الأهمية، ألا وهى الحالة العملية للسكان لما لها من تأثير كبير على الأفراد والمجتمعات.
٢- التعرف على دور بعض المتغيرات الشخصية والإجتماعية والإقتصادية فى التأثير على الحالة العملية للسكان ريف وحضر.
٣- تقديم عدة مقترحات قد تساعد المتخصصين والمسئولين بالدولة، فى وضع السياسات والبرامج المتعلقة بالتشغيل أو التوظيف، وتجنب الأثار السلبية الناتجة عنها.

الإطار النظرى والإستعراض المرجعى

يتناول هذا الجزء مجموعة من التعاريف حول بعض المفاهيم ذات الصلة بموضوع البحث، وكذلك بعض النظريات الإجتماعية التى إستخدمتها الدراسة فى تفسير دوافع الفرد نحو العمل، بالإضافة إلى تقدير حجم العمالة والبطالة فى الريف والحضر، وفقاً لبيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، الصادرة ٢٠١٨ .

مفهوم العمل:

اتفق علماء الإقتصاد الحديث على أن العمل هو العنصر الأساسي للإنتاج، ويرتبط مفهومه بظواهر التعقد في الحياة الإجتماعية التي تنتج عن نمو المنتجات الصناعية وتعقد التنظيما،ت التي إرتبطت بهذا النمو، ولذلك كان العمل في منظور الأفراد والجماعات يعني ببساطة طرق وأساليب تهدف إلى تحقيق غاية للكسب في الحياة، ولكن هذا الإتجاه لا يعبر عن العمل، فالإنسان لا يعمل من أجل الكسب فقط، فهو يعمل من أجل تحقيق ذاته، وحاجاته الأساسية والحصول على مكانة إجتماعية معينة، وتحقيق مالم يحققه غيره.

ويعرف **العمل** على أنه: سلوك أو نشاط يسير وفق خطة منظمة، ويقتضي القيام بوظائف معنية، ويستهدف تحقيق غرض إنتاجي معين، مقابل أجر مادي أو معنوي، ويشترط في هذا وجود عقد مادي مكتوب أو معنوي بين مختلف أطراف العمل.

- أما الإقتصاديون الغربيون أمثال آدم سميث، وريكاردو، يرون أن العمل البشرى هو مصدر قيمة الأشياء والخدمات، كذلك **ماركس** عرف **العمل** على أنه ذلك العقد القائم بين الإنسان والطبيعة، وهنا ركز ماركس في تعريفه للعمل على التغيرات الأساسية التي يحدثها العمل من خلال تقنيات أو نشاطات وأفعال يقوم بها الإنسان لتغيير الطبيعة أو البيئة، والتي تتفاعل لتطويره وتنمية قداراته، وهو بذلك يرى أن العمل البشري هو مصدر الإنتاج و التطور البشري.

- عرفه (**Guillevic, 1999**) على أنه نظام إجتماعى تقنى أى أنه هو التفاعل بين الموارد البشرية والتقنية.
- كما يعرف **العمل** أيضاً على أنّه كل نشاط يمارس به الإنسان جهوداً عضلية وجسدية ليستغل كل ما يحيط به من موارد طبيعيّة، ويكون الهدف من هذا النشاط إشباع حاجة أو رغبة لدى الفرد بواسطة الإنتاج، ويكون العمل إرادياً وليس جبرياً.
- هناك أخرون يرون العمل على أنه:– هو مجموعة من الأنشطة والأفعال المنظمة التى يقوم بها الفرد مقابل أجر محدد مسبقاً من طرف جهة معينة سواء أكانت إنتاجية أو خدمية ضمن عقد العمل، يهدف إلى إنتاج أشياء أو مخرجات ذات منفعة، أو تقديم خدمة معينة.

المفاهيم ذات الصلة بالعمل: العمالة – التوظف – التشغيل

١– **العمالة:** بالمعنى الإقتصادى هي تشغيل أو توظيف أو إشتراك الموارد الاقتصادية (عوامل الإنتاج) في العمليات الإنتاجية.

٢– **التوظيف:** يرى الإقتصادى **جون كينز** أن التوظف في اللغة الدارجة يعني شراء أحد الأفراد أو إحدى الشركات لرأسمال قديم أو جديد.

٣–**التشغيل:** عملية إلحاق العمال بالوظائف المخصصة لهم بالمنشأة، والتي تتناسب مع مؤهلاتهم وخبرتهم.(بدوى، مصطفى،١٩٨٤)

هو يعنى أيضاً الحصول على عمل مأجور، فالشخص الذي يفقد عمله يقع في البطالة، وهو تشغيل الأفراد في إنجاز الأعمال والمهام، التي تستهدف تكوين الأموال والثروات القادرة على سد وإشباع حاجات المستهلكين، وهو مشاركة عدد من الأفراد في أداء عمل معين، وهذا العدد يشكل نسبة معينة من مجموع القوى العاملة في المجتمع.

يتضح مما سبق أن العمالة والتوظف والتشغيل، هى مصطلحات تدور حول معنى واحد وهو كون الشخص مستخدمًا في عمل منتظم يتلقى عنه أجرًا.

أهمية العمل:

يعتبر العمل واحداً من أهم الأنشطة الإنسانية على الإطلاق، فهو أساس النهضة والتطوّر منذ فجر التاريخ الإنساني، ذلك لأن العمل قادر على إستغلال القدرات والمهارات التي منحها الله عز وجل للإنسان من أجل تحقيق المصالح المختلفة، وكذلك تحقيق التكامل في هذه الحياة، فالحضارات القديمة لم تقم من العدم، إنما كان وراء قيامها عمل مضني قام به الإنسان القديم، وكان لكل حضارة من هذه الحضارات نظرتها الخاصة للعمل، ومما لاشك فيه أن العمل البشرى هو مصدر الإنتاج والرخاء في أية مرحلة من مراحل التطور البشري، فالحضارة المصرية القديمة قامت على العمل، سواء الزراعى أو الصناعى أو المعمارى أو الفنى. أما حضارة بابل فقد اهتمت بالصيد وإستخراج المعادن. أما الفينيقيين بطبيعتهم التجارية فقد استفادوا من إختراعات الحضارات التي كانت تجاورهم ويتعاملون معها، وهو ما يعرف فى العصر الحالي بإستيراد التكنولوجيا،" كما إشتهروا بصناعة الزجاج، والمعادن، والأسلحة، والحلي والمجوهرات. أما الرومان واليونانيون فقد قدموا العمل الفكري كالفلسفة والهندسة والطب والرياضيات وغيرها من العلوم، ورفعوا مكانتهم عالية، وإحتقروا العمل اليدوي وإعتبروه عذابا يمارسه العبيد والبشر المذنبين والمساجين، عدا الزراعة التي يرونها عملا نبيلا يليق بهم.

ومما لا شك فيه أن هذه الحضارات، والتي عمرت طويلاً وسيطرت على العالم فى فترات معينة، ما كانت لتولد وتنمو وتزدهر وتسود إلا بقوة العمل والعلم معاً، وليس بالسيف أو بالجيش أو بالقوة فقط، بمعنى آخر فإن هذه الأمم كانت تقدس وتمجد العمل وتضعه في مرتبة عالية ليس للحاجة فقط بل للفخر وحب الرقي والإزدهار.

فالإنسان فرد فى التنظيم الإجتماعى قدرته قاصرة على القيام بكل الأعمال دفعة واحدة، وكذلك تلبية إحتياجاته الأساسية كاملة، ولهذا فهو فى حاجة إلى الأخرين من أفراد

الجماعة الإجتماعية التى ينتمى لها، حتى يتمكن من تحقيق إحتياجاته.

العمل وأثره فى حياة الفرد

إن الإستخدام الفعال للقوى البشرية هو الثروة الحقيقية لأى مجتمع، فالعمل ليس فقط أساس الإنتاج والتقدم، وإنما فى العمل الآثر القوى فى الشعور بالأمن والثقة بالنفس والتقدير والرضا، وفيما يلى توضيح مبسط لأهمية العمل فى حياة الفرد:-

١- يعد العمل ضروري لبناء شخصية الفرد، وجعله عنصراً فعالاً وقادراً على توفير حاجات.
٢- يُعزّز العمل من قدرة الفرد على الإنتاجية الذاتية بعيداً عن الإعتمادية على الآخرين في الحصول على حاجاته الخاصة.
٣- العمل يساعد الفرد على تحقيق الصحة النفسية والبدنية والعقلية.
٤- العمل يمكن من الشعور بالسعادة.
٥- يعتبر العمل وسيلة لإستغلال قدرات الفرد ومهاراته وكفاءاته.
٦- يعد مصدراً لإدرار المال على الفرد وبالتالي تحقيق مستوى حياة كريمة.
٧- يحدد المستوى الإجتماعي والإقتصادي للفرد.
٨- يقدم العمل للأفراد الحماية المادية والإجتماعية.
٩- فى أحيان كثيرة يقى العمل الإنسان من الإنحرافات السلوكية.

العمل وأثره فى المجتمع

العمل واجب وحق شرعي في كل المجتمعات ومقدس في بعضها وعبادة في مجتمعات أخرى.

١- يُساعد العمل على تعزيز النمو الإقتصادي للمجتمع.
٢- زيادة الإنتاج المحلي والدخل القومي للمجتمع.
٣- يُعتبر العمل من أهم مُقوّمات بناء المجتمعات التي تساعد في تحقيق التنمية لكافة قطاعات المجتمع.
٤- يقلل من معدلات الجريمة والعنف فى المجتمع.
٥- يقلل من المشكلات الإجتماعية والنفسية لأفراد المجتمع.
٦- يزيد من الشعور بالإنتماء للمجتمع.
٧- يقوى الروابط الإجتماعية داخل المجتمع.

البطالة : تعرف البطالة على أنها ظاهرة إقتصادية-إجتماعية مرضية وتتجلى في معاناة عدد كبير من الراغبين في العمل وراء عدد قليل من فرص التشغيل المتاحة أو زيادة عدد العاملين المتوفرين عن فرص العمل المتاح، وهى حالة توقف لا إرادى عن العمل لاستحالة وجوده. أو أنها حالة تعطل الشخص عن العمل في حال عدم توفره لشخص قادر عليه وراغباً فيه ضمن حدود السن المقدرة على العمل. فهي تعبر عن هدر وتعطيل للموارد البشرية بصورة عامة والقوى العاملة بصورة خاصة، وعدم توفر التوظيف الكامل لطالبي العمل.

العاطل عن العمل هو ذلك الشخص القادر على العمل والراغب فيه والباحث عنه، ويقبله عند مستوى الأجر السائد ولا يجده, ويقوم هذا التعريف على العناصر التالية:

١. أن يكون عمر الفرد ضمن السن المحددة لقوى العمل.
٢. أن يكون بدون عمل أي لا يعمل مقابل أجر أو لحسابه الخاص.
٣. أن يكون راغب فى العمل سواء عمل بأجر أو لحسابه الخاص.
٤. يبحث عن عمل لحسابه الخاص أو عمل بأجر في فترة قريبة محددة.

فالعاطلون هم جزء من قوة العمل، التي لا تعمل رغم قدرتها على العمل ورغبتها فيه أي تلك التي تبحث عن العمل فلا تجده بشكل دائم أو مؤقت ولأسباب مختلفة حسب نوع البطالة.

أشكال البطالة:_لم تعد البطالة في مفهومها ومضمونها الاقتصادي أو الإجتماعى تقتصر فقط على تعريف العاطل عن العمل بل تجاوز مفهوم البطالة مستويات أكثر شمولية،

بحيث تم تصنيف أنواع عديدة من البطالة وإدخالها ضمن تعاريف البطالة ومنها:-

١- **البطالة الإحتكاكية:** وهي عبارة عن التوقف المؤقت عن العمل، وذلك بسبب الإنتقال من وظيفة لأخرى أو التوقف المؤقت للبحث عن وظيفة أخرى أو من اجل الدراسة إلى غير ذلك.

٢- **البطالة الهيكلية:** وهي البطالة الناجمة عن تحول الإقتصاد من طبيعة إنتاجية معينة إلى أخرى. إلا أن مثل هذا النوع من البطالة يمكن التغلب عليه عن طريق اكتساب المهارات الإنتاجية المطلوبة والتدريب على مستلزمات الطبيعة الإنتاجية الجديدة للاقتصاد.

٣- **البطالة الدورية:**هي البطالة الناجمة عن تقلب الطلب الكلي في الإقتصاد حيث يواجه الإقتصاد فترات من إنخفاض الطلب الكلي مما يؤدي إلى فقدان جزء من القوة العاملة لوظائفها، وبالتالي إرتفاع نسبة البطالة في الإقتصاد. إلا أن هذه النسبة تبدأ بالإنخفاض عندما يبدأ الطلب الكلي بالإرتفاع مجدداً.

٤- **البطالة الموسمية:** وهي البطالة الناجمة عن إنخفاض الطلب الكلي في بعض القطاعات الإقتصادية (وليس الإقتصاد ككل). فقد تشهد بعض القطاعات الإقتصادية (كقطاع السياحة مثلاً أو الزراعة أو الصيد) فترات من الكساد مما يؤدي إلى فقدان العاملين في هذه القطاعات وظائفهم مؤقتاً.

٥- **البطالة المقنعة :** لا يعني هذا النوع من البطالة وجود قوة عاملة عاطلة بل هي الحالة التي يمكن فيها الإستغناء عن حجم معين من العمالة دون التأثير على العملية الإنتاجية، حيث يوجد هناك نوع من تكدس القوة العاملة في قطاع معين، وغالباً ما تتقاضى هذه العمالة أجوراً أعلى من حجم مساهمتها في العملية الإنتاجية.

٦- **البطالة السلوكية:** وهي البطالة الناجمة عن إحجام ورفض القوة العاملة عن المشاركة في العملية الإنتاجية والإنخراط في وظائف معينة بسبب النظرة الإجتماعية لهذه الوظائف.

٧- **البطالة المستوردة :** وهي البطالة التي تواجه جزء من القوة العاملة المحلية في قطاع معين بسبب إنفراد أو إحلال العمالة غير المحلية في هذا القطاع. وقد يواجه الإقتصاد هذا النوع من البطالة في حال إنخفاض الطلب على سلعة معينة مقابل ارتفاع الطلب على سلعة مستوردة.

أسباب إنتشار ظاهرة البطالة فى مصر:(جامع، مرجع سابق)

١- إرتفاع معدل النمو السكاني .

٢- خريجي الجامعات والشهادات المتوسطة غير مؤهلين لمواجهة متطلبات سوق العمل.

٣- زيادة عدد الخريجين الذين يضخوا سنويا إلى سوق العمل.

٤- تقاعص الحكومة عن تقديم التأمين ضد البطالة منذ عام ١٩٨٢م، وذلك لعمال القطاع الخاص، وذلك على الرغم من استمرارها في تنفيذ القانون الملزم للمستخدمين بدفع ٢ % من الأجور لصالح التأمين ضد البطالة.

٥- ضعف شبكة الأمان الإجتماعي والتأمين الصحي.

٦- انخفاض الطلب على العمالة المصرية في الأقطار المنتجة للنفط.

٧- زيادة نسبة المرأة المعيلة.

٨- زيادة أعداد الداخلات في سوق العمل بدرجة كبيرة.

٩- فشل نظام الخصخصة في تحقيق النمو الاقتصادى المنشود.

١٠- تخلف العمالة الحكومي ، ومكاتب التوظيف، وعدم عدالة التوظيف.

١١- عجز الحكومة والقطاع العام عن خلق فرص عمل جديدة.

١٢- زيادة أعداد العاملين في القطاع غير الرسمي الذي يمتص حوالي ٤٨ % من قوة العمل دون حماية قانونية أو نقابية.

١٣- الإنخفاض المستمر في الطلب على العمالة كنتيجة للتحديثات التكنولوجية في قطاعي الزراعة والصناعة، مما أدى إلى سوء حالة الأمان الوظيفي نظرا لتنقل أعداد أكبر من العمالة بين الأعمال المختلفة مع فقدان المهارات القائمة لقيمتها وسوء حالة إعادة التأهيل المهني.

١٤- ضعف القدرة على جذب الإستثمارات الأجنبية وإنخفاض معدل الإدخار المحلي مع نقص وعدم كفاية الموارد المالية لتحقيق أهداف برامج التنمية الوطنية، هذا بالإضافة أيضا إلى هشاشة الحركة السياحية نظرا للقلاقل السياسية وتهديد الإرهاب في الشرق الأوسط عموما.

١٥- إنعدام ثقافة وإدراك النمو المتزايد في ظاهرة العولمة ومقتضياتها فيما يتعلق بمرونة كل من الإنتاجية وسوق العمل والاستخدام المتزايد للعمالة الخارجية مثل منظمي المشروع أو المستثمرين الخاصين، والعمالة المؤقتة، والعمالة المستعارة أو المعارة، والتغير المستمر في مهام العمل، وتناوب العمل إلى غير ذلك.

الآثار الإجتماعية للبطالة

تعتبر البطالة قضية إجتماعية تنموية فى المقام الأول أسبابها إقتصادية، وذلك لما يترتب على تلك الظاهرة من آثار إجتماعية بالغة الخطورة، تتمثل في أمراض إجتماعية ومشكلات عائلية، قد تؤدي إلى تفكك المجتمع وإنقسامه وإنهيار قيمه الأخلاقية والإجتماعية، حيث تشكل البطالة التى تنتشر بين أفراده القادرين على العمل، والذين يملكون قدراً كبيراً من الطاقة الإنتاجية خطراً حقيقياً على صحة المجتمع، الأمر الذي يمثل عائق كبير أمام التنمية بكافة قطاعاتها. فنجاح عملية التنمية يتطلب سيادة حالة من الإستقرار داخل المجتمع، أما البطالة فتؤثر في إيمان الأفراد وإنتمائهم للمجتمع وقناعتهم بشرعية الإمتثال للأنظمة والمبادئ والقواعد السلوكية المألوفة في المجتمع، مما يؤدى إلى إنتشار الفوضى المجتمعية المتمثلة فى أشكال عديدة منها الجريمة والإنحراف والتطرف والإرهاب إلى غير ذلك.

ولعل من أهم المشكلات الإجتماعية الناجمة عن تفشى مشكلة البطالة فى المجتمع تأخر سن الزواج، حيث كشف تقرير أصدره الجهاز المركزي للتعبئة العامة وبحوث الإحصاء حول الحالة الزواجية، عن أن عدد عقود الزواج خلال عام ٢٠١٩ قد انخفض إلى ٧٨٨ ألف عقد مقابل ٧٩٨ ألف عام ٢٠١٨، وذلك على الرغم من زيادة أعداد الفتيات والشباب في سن الزواج من ٢٠ . ٣٠ سنة، وكنتيجة لتفاقم تلك المشكلة وفقدان الشباب لأملهم في الزواج، فقد نشأت مشكلة أخلاقية بالغة الخطورة فى مجتمعنا الإسلامى، وهي نتيجة وجود حاجة قائمة لم يتم إشباعها، فكان البحث عن وسائل أخرى للتفريغ والإشباع، فكان إنتشار حالات التحرش الجنسى والإغتصاب، بالإضافة إلى ما يسمى بالزواج العرفي الذى يعد مخدر وكرد فعل عكسي لعدم القدرة على الزواج الشرعي وكغطاء للعلاقات المحرمة البعيدة عن القيم والأخلاق.

الآثار الإقتصادية للبطالة

يمكن حصر الآثار الاقتصادية للبطالة فى النقاط التالية:

١. إرتفاع عبء الإعالة بسب إنخفاض الانتاج وزيادة الإستهلاك، من ضمنهم العاطلين عن العمل، الأمر الذي أدى إلى إنخفاض القدرة الإنتاجية، ومن ثم انخفاض الإنتاج والدخل القومي .
٢. إنخفاض مستويات المعيشة.
٣. التراجع أو التآكل في قيمة رأس المال البشري، حيث أنه من المعروف أن الخبرات والمهارات العلمية المتراكمة التي يكتسبها الإنسان خلال العمل تعتبر في حد ذاتها ذات قيمة إنتاجية عالية.
٤. إهدار الموارد الإنتاجية: بمعنى أن البطالة تمثل موارد إنتاجية غير مستغلة استغلالاً كاملاً، حيث يعتبر العمل مورداً إنتاجياً، وبالتالي فإن تعطله يعني عدم إسهامه في

العملية الإنتاجية، ومن ثم تكون مقدرته على الإنفاق ضئيلة أو معدومة، وبالتالي فإن حجم الإنفاق سينخفض، مما يؤدي إلى إنخفاض مستوى الطلب الكلي ، وبالتالى انخفاض الإنتاج وانتشار البطالة.

الأثار النفسية للبطالة

للبطالة آثارها السلبية على الصحة النفسية والجسدية، حيث يلاحظ أن نسبة كبيرة من العاطلين عن العمل تعتريهم جملة من الأمراض النفسية والتي منها:

١. فقدان العاطلون إلى تقدير الذات، نتيجة الإحساس بإنخفاض قيمتهم وأهميتهم الإجتماعية.
٢. إعاقة عملية النمو النفسي بالنسبة للشباب، الذين ما زالوا في مرحلة النمو والنضوج العقلي.
٣. يتولد لدى الفرد شعوراً بالنقص، مما يتولد عنه العديد من الأمراض الإجتماعية الخطيرة كالرذيلة والسرقة والنصب والإحتيال.
٤. الشعور بالفراغ وعدم تقدير المجتمع له، فتنشأ لديه العدوانية والإحباط.
٥. إن الأسر التي يفقد فيها الزوج وظيفته فإن التأثير يمتد بدوره إلى الزوجة، وبقية أفراد الأسرة سلباً، مما ينعكس بدوره على العلاقة الأسرية ومعاملة الأبناء داخل أهم مكون من مكونات المجتمع العام.

المنطلق النظرى للعمل ودوافعه

تتعدد وتتنوع النظريات الإجتماعية التى تحاول تفسير السلوك الإنسانى بصفة عامة مثل نظرية الدور الإجتماعى ونظرية الفعل الإجتماعى التطوعى ونظرية التبادل الإجتماعى ونظرية الحاجات الإنسانية...وفيما يلى محاولة للإستفادة من هذه النظريات فى تفسير الظاهرة محل الدراسة.

١- **نظرية الدور الإجتماعى:**_يرى أصحان هذا المنطلق النظرى أن جانباً كبيراً من السلوك البشرى يأخذ شكلاً معيناً ليقابل التوقعات الإجتماعية المرتبطة بالمراكز والمكانات الإجتماعية التى يشغلها الأفراد داخل البنيان الإجتماعى (Biddle,Goffman 1979)، حيث تمارس هذه التوقعات ضغطاً على سلوك الفرد مما يدفعه إلى أن يسلك السلوك الذى يتوقعه منه المجتمع.

وإنطلاقاً من هذه النظرية، ترى الدراسة الحالية أنه فى إطار الثقافة المصرية الريفية، يتوقع المجتمع من الذكور وبخاصة الشباب منهم أن يكونوا عاملين، حتى يتمكنوا من توفير متطلباتهم الحياتية، التى تمكنهم من العيش بحرية وكرامة، وقدرة على توفير متطلبات الزواج، والإنفاق على أنفسهم وكذلك أسرهم سواء الأباء أوالأخوة الصغار أو الزوجة والأبناء.

بالإضافة إلى ذلك يتوقع المجتمع من الأفراد المتعلمين وبخاصة الحاصلين على شهادات جامعية أو فوق جامعية أن يكونوا عاملين ويشغلون مناصب مرموقة، حتى يتمكنوا من الوفاء بمتطلبات المركز الإجتماعى الجديد. إلا أنهم قد يواجهون ببعض المعوقات التى لا تمكنهم من الوفاء بمتطلبات المركز الإجتماعى والدور الذى يتوقع أن يقوموا به، فيجدون أنفسهم بين حاجة للعمل المناسب لم تتحقق، ونظرة مجتمعيه رافضه لوضعهم الحالى، فيكونون أمام أما أن يقبلون بأى عمل حتى ولو كان لا يتناسب مع مستواهم التعليمى أو الأخلاقى، وإما أن يهاجرون بأى طريقة كانت، بحثاً عن العمل وحياة أفضل، يقول الله تعالى {إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ قَالُوا فِيمَ كُنْتُمْ قَالُوا كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِي الْأَرْضِ قَالُوا أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ اللَّهِ وَاسِعَةً فَتُهَاجِرُوا فِيهَا فَأُولَئِكَ مَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَسَاءَتْ مَصِيرًا}(النساء ٩٧) .

٢- **نظرية الفعل الإجتماعى التطوعى لبارسونز:**

تقوم هذه النظرية على فرضية أن الأفراد يسعون إلى تحقيق أهداف شخصية فى ظل مواقف وأوضاع معينة يتوفر فيها وسائل بديلة لتحقيق الأهداف، ولكنهم فى سعيهم لتحقيق أهدافهم يكونون محدودين بعديد من الظروف الموقفية، مثل خصائصهم البيولوجية وظروف بيئتهم الطبيعية والإيكولوجية،

كما أن سلوك الأفراد أيضاً يكون محدداً بالقيم الإجتماعية والمعايير السلوكية والأفكار السائدة فى المحيط الذى يعيشون فيه، وكل هذه المحددات الموقفية والمعيارية تؤثر فى قدراتهم على إختيار الوسائل التى يمكن أن تحقق أهدافهم من بين مختلف الوسائل البديلة، نقلا عن (العزبى، ٢٠١٠).

وبناء على هذه النظرية ترى الدراسة الحالية أن الأفراد يسعون إلى تحقيق قدرا مناسباً من الآمان الإقتصادى والإجتماعى الذى يمكنهم من العيش داخل المجتمع فى مستوى إجتماعى وإقتصادى مرموق، وفى أثناء سعيهم لذلك فإنه محدودين بعدد من المحددات الموقفية والمعيارية فى إختيار الوسائل التى تمكنهم من تحقيق هذه الأهداف، فمن المحددات الموقفية التى من خلالها يتحدد سلوك الفرد وإتجاهه نحو العمل، مدى توافر فرص عمل مناسبة، ومدى توافر المناخ المجتمعى المناسب، الذى يشجع على العمل، ومتطلبات سوق العمل، ونوع النظام الإقتصادى الذى تنتهجه الدولة، ونوع الطبقة التى ينتمى إليها الفرد الباحث أو الراغب فى العمل، فأبناء الطبقات الوسطى يحاولون الحصول على أعلى قدر ممكن من التعليم والتدريب والمستوى المهارى، الذى يمكنهم من الحصول على فرص عمل مناسبة وبأجر مرتفع، كى ينالوا الإحترام والتقدير داخل مجتمعهم، وفى حالة عدم قدرتهم على الحصول على العمل الذى يتناسب مع مستواهم التعليمى والمهارى، يظلون فترة طويلة بغير عمل، ولذلك تتنبأ الدراسة الحالية أن نسبة البطالة بين أبناء الطبقات الوسطى ستكون مرتفعهم وبخاصة الحضريين منهم، وذلك إذا ما قورنت بأبناء الطبقات الدنيا والريفيين بوجه عام ذوى المستوى التعليمى والمعيشى المنخفض، الذين يسعون دائماً للحصول على أى عمل أياً كان، وربما أكثر من عمل حتى يتمكنوا من تلبية إحتياجاتهم اليومية على الأقل. أما أبناء الطبقات العليا فتتوقع الدراسة بناء على هذه النظرية، أنهم فى سبيل سعيهم لتحقيق الأمان الإقتصادى والإجتماعى المتمثل فى زيادة ثرواتهم وسلطتهم ونفوذهم داخل المجتمع، فى ظل المحددات الموقفية المتاحة سوف يستأثرون بالوظائف والمناصب الإدارية والسلطوية الهامة فى المجتمع، مما يؤدى إلى إنتشار الفساد وإنعدام العدالة الإجتماعية وزيادة أعداد البطالة بين أبناء الطبقات الوسطى، وزيادة فقر أبناء الطبقات الدنيا.

أكدت نظرية الفعل الإجتماعى أيضاً على أهمية العوامل المعيارية من قيم ومعتقدات ومعايير ثقافية فى التأثير على إتجاهات الناس نحو العمل وممارستهم لهذا العمل، فالثقافة المصرية بشكل عام والريفية بشكل خاص والنابعة من تعاليم الدين الإسلام تحث على العمل كونه قيمة وضرورة إجتماعية، وتؤكد عليه من منطلق المسئولية الإجتماعية للأفراد خاصة الذكور، لكى يتمكنوا من تلبية إحتياجاتهم وعدم الإعتماد على الأخرين، ومن ثم ينال الفرد القبول والإحترام داخل مجتمعه، بالإضافة إلى المعايير الثقافية التى تحدد ضوابط العمل المشروع فى المجتمع.

٣- نظرية التبادل الإجتماعى:

يرى أصحاب هذا الإتجاه أن الأفراد يدخلون بصفة مستمرة فى عمليات تبادل المنافع مع النظم الإجتماعية التى يعيشون فى ظلها، حيث يعطون ويأخذون فى المقابل أشياء ذات قيمة بالنسبة لهم، مثل القبول الإجتماعى والإحترام والتقدير والحب والآمن إلى غير ذلك من الأشياء المعنوية، كما أن وجود بدائل يؤثر على قيمة الأشياء المتبادلة (Homans, 1958).

وفى ضوء هذه النظرية ترى الدراسة الحالية بأن الذكور وخاصة الشباب يحاولون البحث عن عمل ويبذلون الجهد والمشقة حتى يجدوه، كى يحققوا أعلى درجات الأمان الإقتصادى والإجتماعى، الذى يمكنهم من العيش فى مستوى معيشى معين ينالون من خلاله القبول الإجتماعى والإحترام والتقدير من قبل المجتمع، وفى سبيل ذلك يحاولون البحث عن عمل بطرق عديدة أما الإتجاه الإقتراض لإقامة مشروع

صغير، أو العمل فى مجالات لاتتناسب مع مؤهلاتهم الدراسية، أو الهجرة.

٤- نظرية الحاجات أو هرم ماسلو للحاجات:

تعد نظرية الحاجات لإبراهام ماسلو أكثر نظريات الدافعية استخداماً، نظراً لقدرتها على تفسير السلوك الإنساني في سعيه لإشباع حاجاته المختلفة، وتقوم هذه النظرية على قاعدتين هما:

١- أن حاجات الفرد مرتبة ترتيبا تصاعدياً على شكل سلم بحسب أهميتها وأولويتها للفرد.

٢-أن الحاجات غير المشبعة، هي التي تأثر على سلوك الفرد ودافعتيه، أما الحاجات المشبعة فلا تؤثر على سلوك الفرد ودافعتيه، وبالتالي ينتهي دورها في عملية الدافعية.

وقد حدد ماسلو هرماً للحاجات الإنسانية يتكون من خمس مستويات بحسب أولويتها كما يلي:

١-الحاجات الفسيولوجية أو البيولوجية الأساسية المهمة للبقاء.

٢- حاجات الأمن والسلامة: الحاجة للحماية ضد الخطر.

٣-الحاجات الإجتماعية: الحاجة للحب، الصداقة، القبول والإنتماء لجماعة.

٤-حاجات التقدير وإحترام الذات: الثقة، والسلطة والإحترام من الآخرين.

٥-حاجات تحقيق (إثبات) الذات: الحاجة للانجاز، الإبداع والابتكار.

وفى ضوء هذه النظرية ترى الدراسة الحالية أن الأفراد أثناء سعيهم إلى الحصول على عمل مختلفون فى الأهداف، فأبناء الطبقات الوسطى يعملون ويسعون جاهدين للحصول على مناصب أو وظائف حكومية مرموقة تمكنهم من تحقيق الأمان الإقتصادى والإجتماعى وتحقيق الذات، أما أبناء الطبقات العليا فالبعض منهم يعمل من أجل تحقيق مكاسب إجتماعية أكثر، والبعض الأخر منهم يعمل من أجل المحافظة على بل وزيادة ثروته كى يتمكن من الحصول على سلطة أكثر تمكنه من بسط نفوذه داخل المجتمع، وهناك آخرين منهم لا يعملون ولا يبحث عن عمل لأنهم يرون أن العمل لا يحقق لهم أياً من الحاجات التى يرغبون فيها. أما الطبقات الدنيا فيسعون للحصول على أى عمل من أجل تحقيق الحاجات الفسيولوجية، حيث يعد العمل الطريقة الوحيدة للحصول على الإحتياجات الأساسية، فهو مصدر الدخل الوحيد لهم. أما أبناء الطبقات الوسطى فيسعون للحصول على عمل من أجل الأمن الإقتصادى والإجتماعى والتقدير وإحترام الذات والأبداع.

كما ترى الدراسة الحالية أيضاً أنه على مستوى النوع الإجتماعى وبناءا على هذه النظرية يلاحظ أن عمل المرأة يكون من أجل الحاجة إلى الأمان الإقتصادى، الذى يوفر لها ما تحتاجه ويكون سبباً فى تقدير الزوج أو الأهل لها. أما الرجال فيعملون من أجل تحقيق الحاجات الفسيولوجية، والأمان الإقتصادى والإجتماعى (القبول المجتمعى) والتقدير والإحترام والسلطة وإثبات الذات.

مما سبق وبشكل عام يتضح أن الحاجة للعمل ملحة للغاية، فهو الذى يوفر للفرد الاستقلال فى تفاعلاته اليومية، كما أنه مصدر شعور الفرد بقيمته وهويته ومنبع إدراكه لفاعليته الذاتية وثقته بنفسه، وهو أيضاً ركيزة التفاعل الإجتماعى مع الأخرين الذى يتيح للفرد تحقيق وتقدير الذات والمكانة الإجتماعية. وعموماً ترى الدراسة الحالية أن الإستقرار النفسى لا يأتى إلا من خلال الإستقرار المادى.

ولكن فى حالة وجود عوائق وسياسات وأنظمة تحول دون الحصول على العمل الذى يشبع هذه الحاجات، فسوف تتولد حالة من التوتر المجتمعى وعدم الرضا بين أبناء المجتمع، نتيجة وجود حاجات لم تشبع، وبناء على هذه النظرية تعتقد الدراسة الحالية أن الآثار الإجتماعية والنفسية والإقتصادية بالغة الخطورة والمشار إليها سابقاً المترتبة على وجود البطالة، سوف تنتشر أكثر بين أبناء الطبقات الوسطى مقارنة

بأبناء الطبقات الدنيا، الذين سيحاولون بذل أقصى جهد ممكن للحصول على أى عمل وفى أى مكان، لأن العمل بالنسبة لهم مسألة حياة أو موت. أما بالنسبة لأبناء الطبقات العليا، ففى أثناء سيعهم لإشباع وتحقيق حاجاتهم فى ظل ظروف لا تسمح لأى أحد إلا لمن لديه الثروة فى الحصول على المناصب والمراكز العليا فى المجتمع، سينتشر الفساد والفوارق الطبقية وعدم عدالة التوزيع، ومن ثم تركز السلطة والثروة فى يد فئة محدودة جداً من أبناء المجتمع.

وأخيراً تؤكد الدراسة الحالية أن بطالة الشباب خاصة المتعلم منهم لها تأثيرها الخطير على المجتمع، فهى تشير إلى الهدر والفقد الكبير فى التعليم، الذى يتضح فى ظهور البطالة السافرة والمقنعة، فبعد السنوات العديدة التى يقضيها الطالب فى المدرسة أو الجامعة أو المعاهد الفنية يجد نفسه مضطراً إلى العمل فى مجالات مختلفة تماماً عن تخصصه، الذى قضى بسببه وقتاً طويلاً فى الدراسة، فضلاً عن الظواهر السيئة التى تنشأ نتيجة للفراغ والبطالة عند الشباب مثل الإتجاه إلى المخدرات وإرتكاب الجرائم. مما يترتب عليه تدنى قيمة العلم وجدوى التعليم، وربما ينتج عنها ضعف الإقبال عليه مستقبلاً، حيث أنه بعد مشوار طويل فى التعليم وتحمل أعبائه تبدو الطموحات فى المستقبل كأنها وهم خاصة لدى الفئات الكادحة التى تمثل غالبية الشعب ويعتبر التعليم هو غايتهم ووسيلتهم فى تحقيق مستقبل أفضل وطوق النجاة لأبنائهم.

العمالة والبطالة فى الريف والحضر

يتأثر حجم ونسبة القوى العاملة فى المجتمع بالتغيرات الإجتماعية والإقتصادية التى تطرأ عليه، كذلك فإن للتكوين العمرى للسكان أثراً مباشراً على معدل مساهمة الأفراد فى الأنشطة الإنتاجية، كما أن للتكوين النوعى أثره أيضاً على القوى العاملة إذ أن مشاركة المرأة فى قوى العمل قد تكون أقل من مشاركة الرجال نتيجة لطبيعة وظيفتها فى المجتمع، وأحياناً لضرورة تكريس وقتها للأعمال المنزلية قبل أو بعد الزواج (العزبى، مرجع سابق).

قوة العمل فى الريف والحضر

الأفراد الداخلين فى قوة العمل هم جميع الأفراد الذين يسهمون فعلاً بمجهوداتهم الجسمانية أو العقلية فى أى عمل يتصل بإنتاج سلعة أو تقديم خدمة، وكذلك الذين يقدرون على مثل هذه العمل ويرغبون فيه، ولكنهم متعطلون. أما الأفراد الخارجين عن قوى العمل فهم أولئك الأفراد القادرون على العمل ولكنهم لا يعملون ولا يبحثون عن العمل بسبب إعداد أنفسهم للدخول فى ميدان العمل مستقبلاً (الطلبة)، أوذوى الإحتياجات الخاصة، أولظروف عائلية (ربات البيوت)، أو بسبب عدم رغبتهم فى العمل لإستغنائهم عن الكسب.

يبلغ حجم قوة العمل فى مصر ٢٨.٩٣٣٤ مليون نسمة يشكلون ٣١.٤٪من جملة السكان البالغ أعمارهم ١٥ سنة فأكثر فى عام ٢٠١٦، وتبلغ نسبة الذكور فى قوة العمل ٧٥.٨٪، بينما تبلغ نسبة الإناث ٢٤.٢٪ فقط من جملة قوة العمل فى مصر وفقاً لنتائج تعداد ٢٠١٦م وكما هو موضح بالجدول رقم (١).

جدول رقم ١. التوزيع العددى للسكان (١٥ سنة فأكثر) الداخلين فى قوة العمل والخارجين عنها طبقاً للنوع لعام (٢٠١٦)

الداخلين فى قوة العمل والخارجين عنها طبقاً للنوع	داخل قوة العمل (١٥ سنة إلى أقل من ٦٥ سنة			خارج قوة العمل (إجمالي السكان ١٥ سنة فأكثر ناقص القوى العاملة)		
	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة
العدد بالمليون	٢١,٩٣٣٩	٦,٩٩٩٥	٢٨,٩٣٣٤	٧,٨٢٥	٢١,٨٩٧	٢٩٧٢٢
%	٧٥.٨٪	٢٤.٢٪	١٠٠٪	٢٦.٣٪	٧٣.٧٪	١٠٠٪

المصدر: حسبت بواسطة الباحثة إستناداً إلى بيانات الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء – مصر فى أرقام لعام ٢٠١٨.

جدول رقم ٢.التوزيع العددى للسكان (١٥ سنة فأكثر) لقوة العمل والمشتغلين والمتعطلين ومعدل البطالة طبقاً للنوع لعام (٢٠١٦) بالمليون

القطاع	حجم قوة العمل			المشتغلين			المتعطلين			معدل البطالة		
	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة
العدد	٢١٩٣٣٩	٦٩٩٩٥	٢٨٩٣٣٤	١٩٩٨٦٢	٥٣٤٥١	٢٥٣٣١٣	١٩٤٨	١٦٥٥	٣٦٠٣	٨.٩٪	٢٣.٦٪	١٢.٥٪
%	٧٥.٨٪	٢٤.٢٪	١٠٠٪	٩١.١٪	٧٦.٤٪	١٠٠٪	٥٤.١٪	٤٥.٩٪	١٠٠٪			

المصدر: حسبت بواسطة الباحثة إستناداً إلى بيانات الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء – مصر فى أرقام لعام ٢٠١٨.

كما يلاحظ أيضاً أن نسبة المشتغلين من الذكور قد بلغت ٩١.١٪ مقابل ٧٦.٤٪من الإناث، ويرجع السبب وراء انخفاض حجم القوة العمل من الإناث إلى عدة عوامل منها قلة فرص العمل الملائمة، التى تراعى ظروف وطبيعة الفتيات، عدم قدرة البعض من الإناث على مواكبة متطلبات سوق العمل، الإناث اللآتى يتمكن من الوصول إلى التعليم الجامعى يلتحقن بالكليات النظرية التى فى الغالب ليس للبعض منها مجال فى سوق العمل خاصة فى المجتمعات النامية، بالإضافة إلى تخلى بعضهن عن العمل بسبب الزواج أو رعاية وتربية أبنائهن، فضلاً عن ارتفاع نسبة الأمية بين الإناث، والتى بلغت ٢٠.٦٪ من جملة الإناث (تعداد ٢٠١٧) ذلك أن العادات والتقاليد لا تحبذ تعليم المرأة وكذلك عملها، ولعل السبب الرئيس فى ذلك هو عدم إحتساب رباب البيوت ضمن قوة العمل. وعلى مستوى المرأة الريفية يلاحظ أنه على الرغم من أن كثير منهن يشاركن فى جميع أوجه النشاط الزراعى إلا أنهن لا يصنفن ضمن قوة العمل بل يصنفن تحت فئة رباب البيوت، ولذلك يلاحظ أن نسبة الإناث خارج قوة العمل قد بلغت ٧٣.٧٪.

وعلى مستوى الريف والحضر يبلغ حجم قوة العمل فى الريف حوالى ١٦.٧ مليون نسمة بنسبة ٥٧.٦٪ من جملة قوة العمل، بينما يبلغ حجم قوة العمل فى الحضر حوالى ١٢.٣ مليون نسمة بنسبة ٤٢.٤٪ فى عام ٢٠١٦ ، كما أشارت النتائج بالجدول رقم (٣) إلى أن نسبة المشتغلين على مستوى الجمهورية قد بلغت ٨٧.٥٪ من جملة قوة العمل. أما على مستوى الريف فقد بلغت ٥٨.٩٨٪ فى مقابل ٤١.٠٢٪ فى الحضر. وبصفة عامة يلاحظ إنخفاض نسبة المشتغلين فى جملتها وارتفاع معدل البطالة ليصل إلى ١٢.٥٪.

وفيما يتعلق بنسبة المساهمة فى النشاط الإقتصادى، فقد بلغ معدل المساهمة في النشاط الإقتصادي ٤١.٩٪ من جملة السكان (١٥ سنة فأكثر)، وعلى مستوى النوع الإجتماعى فقد بلغ معدل مساهمة الذكور ٦٦.٩٪، فى مقابل ١٥.٥٪ للإناث، وعلى مستوى الحضر فقد بلغ معدل المساهمة ٤١.٠٪، فى مقابل ٤٢.٥٪ بالريف، وقد سجلت الفئة العمرية (٤٠– ٤٩ سنة) أعلى معدلات المساهمة فى النشاط الإقتصادى حيث بلغت ٥٩.٥٪، وفقاً لنتائج بحث القوى العاملة للربع الثانى (إبريل – يونيه) لعام ٢٠١٩م.

أما فيما يتعلق بأهم الأنشطة الإقتصادية التى إجتذبت أكبر نسبة من المشتغلين، فكانت الزراعة وصيد الأسماك حيث حقق أكبر نسبة مشاركة للمشتغلين فى الأنشطة الإقتصادية، فقد بلغ عدد المشتغلين فى هذا النشاط ٦.٤٧٧٨ مليون مشتغل (٦٨.٣٣٪ للذكور، ٣١.٦٧٪ للإناث) بنسبة ٢٥.٦٪ من إجمالي المشتغلين محتلاً المركز الأول ضمن الأنشطة الإقتصادية. أما نشاط التشييد والبناء وتجارة الجملة والتجزئة فقد جاء فى المرتبة الثانية بنسبة ١١.٩٪ من إجمالي المشتغلين موزعة طبقاً للنوع كالآتى: (٩٩.٥٪ للذكور، ٠.٥٤٪ للإناث)، أما الصناعات التحويلية فقد جاءت فى المرتبة الثالثة بنسبة ١١.٤٪، وجاء التعليم فى المرتبة الرابعة بنسبة ٩٪ من جملة المشتغلين، أما المرتبة الخامسة فكانت للنقل والتخزين كما هو موضح بالجدول (٤).

جدول رقم ٣. التوزيع العددى للسكان (١٥ سنة فأكثر) لقوة العمل والمشتغلين والمتعطلين ومعدل البطالة حضر وريف لعام ٢٠١٦ بالمليون

	حجم قوة العمل			المشتغلين			المتعطلين			معدل البطالة		
	ريف	حضر	جملة	ريف	حضر	جملة	ريف	حضر	جملة	ريف	حضر	جملة
العدد	١٦٦٥٤٤	١٢٢٧٩٢	٢٨٩٣٣٦	١٤٩٣٩٩	١٠٣٩١٤	٢٥٣٣١٣	١٧١٤٥	١٨٨٧٨	٣٦٠٢٣	١٠.٣٪	١٥.٤٪	١٢.٥٪
%	٥٧.٦٪	٤٢.٤٪	١٠٠٪	٥٨.٩٨٪	٤١.٠٢٪	١٠٠٪	٤٧.٦٪	٥٢.٤٪	١٠٠٪			

المصدر: حسبت بواسطة الباحثة إستناداً إلى بيانات الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء – مصر فى أرقام لعام ٢٠١٨.

جدول رقم ٤. التوزيع العددى والنسبى طبقاً للنوع والنشاط الإقتصادى للمشتغلين (١٥ سنة فأكثر)

الترتيب	النشاط الإقتصادى	ذكور	إناث	الجملة	
				العدد	%
١	الزراعة وصيد الأسماك	٤٤٢٦٦	٢٠٥١٢	٦٤٧٧٨	٢٥.٦٪
٢	الإنشاء والتشييد وتجارة الجملة والتجزئة	٢٩٩٣٠	١٦٣	٣٠٠٩٣	١١.٩٪
٣	المركبات ذات المحركات	٢٤٩٦٩	٥٠٧١	٣٠٠٤٠	١١.٩٪
٤	الصناعات التحويلية	٢٦١١٤	٢٨٩٠	٢٩٠٠٤	١١.٤٪
٥	التعليم	١١٨٤٧	١٠٩٨١	٢٢٨٢٨	٩٪
٦	النقل و التخزين	١٨٥٦٢	٣١٣	١٨٨٧٥	٧.٥٪
٧	الإدارة العامة والدفاع	١٣٣١٩	٣٩٦٩	١٧٢٨٨	٦.٨٪
٨	الصحة والعمل الإجتماعى	٣٢٦٩	٤٥٢٧	٧٧٩٦	٣.١٪
٩	خدمات الغذاء والإقامة	٦١٩٧	٤٨١	٦٦٧٨	٢.٦٪
١٠	الأنشطة الخدمية	٥٧٣٠	٣٤٧	٦٠٧٧	٢.٤٪
١١	الأنشطة العلمية والتقنية	٣١٨٨	٥٨٢	٣٧٧٠	١.٥٪
١٢	الخدمات المنزلية للأسر الخاصة	١١٦٨	٢١٣٥	٣٣٠٣	١.٥٪
١٣	الإمداد المائى وشبكات الصرف الصحى	٢٩٠٩	١٦٠	٣٠٦٩	١.٢٪
١٤	إمدادات الكهرباء والغاز	١٩٠٤	١٢٠	٢٠٢٤	٠.٨٪
١٥	الأنشطة الإدارية وخدمات الدعم	١٨٠٦	٢٠٠	٢٠٠٦	٠.٨٪
١٦	المعلومات والإتصالات	١٥٣٥	٣٤٨	١٨٨٣	٠.٧٪
	أنشطة أخرى.... كالوساطة المالية والعقارات والفنون والعمل الدبلوماسى إلى غير ذلك	٣١٥٠	٦٥٢	٣٨٠٢	١.٥٪
	الإجمالى	١٩٩٨٦٣	٥٣٤٥١	٢٥٣٣١٤	١٠٠٪

المصدر: حسبت بواسطة الباحثة إستناداً إلى بيانات الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء، مصر فى أرقام ٢٠١٨

العمل فى المجال الزراعى: يؤدى العمل فى الزراعة إلى نشوء العديد من علاقات العمل ومنها: **أولاً: العاملون بأجر** وهم العمال الزراعيون المستخدمون بشكل دائم، وهم يُستخدمون عادةً مقابل أجر، **والعمال المتخصصون** وهم يُستخدمون لمهام محددة، مثل رش المبيدات والحراثة إلى غير ذلك، **والعمال الموسميون أو العارضون أو المؤقتون أو اليوميون،** وهم يمكنهم أن يتنقلوا بين الزراعة وغيرها من الأنشطة الريفية وفقاً لتوافر العمل، وغالباً ما يعيشون ويعملون في ظروف هش، **والعمال المهاجرون** وهم العمالة المؤقتة، وهؤلاء يُستخدمون خلال فترات الحصاد، وهم يعيشون فى مستوى إقتصادى فقير جدا. **ثانياً: العاملون لحسابهم الخاص** ومنهم أصحاب الأراضي وكذلك من يديرون منشآت متخصصة في الإنتاج الزراعي، ويستخدمون تكنولوجيات متقدمة، ويستفيدون من الحصول على الإئتمان والتأمين على المحاصيل والمساعدة التقنية إلى غير ذلك. وكذلك **أصحاب الأراضي المتوسطة والصغيرة، والمزارعون بالمشاركة والمستأجرون. ثالثاً: أفراد العائلة الذين لا يتلقون**

أجراً: يساهم عملهم في دخل الأسرة ويتقاسمون عائدات إنتاج الأسرة، بالرغم من أنّ مساهمتهم لا تظهر في إحصاءات العمل، وتشمل هذه الفئة من العمال العديد من النساء والأطفال.

وبتصنيف قوة العمل طبقاً للحالة العملية ووفقاً للقطاع والنوع، يتضح من الجدول رقم (٥) أن الغالبية العظمى من المشتغلين يعملون بأجر نقدي بنسبة ١٨.١٪ فى الريف مقابل ٢٢.٤٪ بالحضر، وبذلك جاءت فى المرتبة الأولى، بينما المرتبة الثانية كانت لأصحاب الأعمال بنسبة ٥.٣٪ من إجمالي المشتغلين بالريف مقابل ٣.١٪ بالحضر، أما المرتبة الثالثة فقد كانت لمن يعملون لحسابهم بدون استحدام أحد حيث بلغت نسبتهم ٣.٦٪ من إجمالي المشتغلين بالريف مقابل ٣.٧٪ بالحضر، فى حين جاء العمل لدى الأسرة بدون أجر فى المرتبة الأخيرة. ويلاحظ من هذه البيانات أن موقف الذكور والإناث فى الحضر من العمل أفضل بكثير من موقف الذكور والإناث فى الريف، خاصة فيما يتعلق بالعمل بأجر نقدى.

وبتصنيف قوة العمل طبقاً لموقفهم من العمل ووفقاً للنوع، يتضح من الجدول رقم (٦) أن الغالبية العظمى من المشتغلين يعملون بأجر نقدي بنسبة ٧٢٪ من إجمالي المشتغلين وبذلك جاءت فى المرتبة الأولى، بينما جاء فى المرتبة الثانية من يعملون لحسابهم بنسبة بلغت ١٣.١٪ من إجمالي المشتغلين، وفى المرتبة الثالثة جاء أصحاب الأعمال بنسبة ٨.٩٪ من إجمالي المشتغلين، فى حين جاء العمل لدى الأسرة بدون أجر فى المرتبة الأخيرة. ويلاحظ من هذه البيانات أن موقف الذكور من العمل أفضل بكثير من موقف الإناث.

البطالة فى الريف والحضر

يلاحظ من البيانات الموضحة بالجدول رقم (٢) و(٣) أن عدد العاطلين فى مصر فى عام ٢٠١٧ قد بلغ حوالى ٣.٦ مليون نسمة، بمعدل ١٢.٥٪ من جملة قوة العمل، منهم ١.٩مليون من الذكور فى مقابل ١.٧ مليون من الإناث. كما إن ٥٢.٤٪ من عدد العاطلين يوجدون فى الحضر الذى يبلغ معدل البطالة به ١٥.٤٪، مقابل ٤٧.٦٪ من عدد العاطلين فى الريف بمعدل بطالة بلغ إلى ١٠.٣٪. وليس معنى ذلك إرتفاع فرص العمل الحقيقى بالريف عن الحضر، ولكن قد يرجع السبب وراء ذلك إلى طبيعة العمل الزراعى الذى يستوعب كثيراً من البطالة المقنعة.

الحالة التعليمية للعاطلين

بينت النتائج الموضحة بالجدول رقم (٧) إرتفاع نسبة المتعطلين من حملة (الشهادات المتوسطة والجامعية وما فوقها) لتصل إلى ٧٥.٣٨٪ من إجمالى المتعطلين موزعة بواقع ٤٣.٩٨٪ بين حملة المؤهلات المتوسطة مقابل ٣١.٤٪ بين حملة المؤهلات الجامعية وما فوقها.

جدول رقم ٥.التوزيع النسبى للمشتغلين (١٥ سنة فأكثر) طبقاً للحالة العملية، وفقاً للقطاع (ريف / حضر)

الحالة العملية	ريف		حضر		الجملة	
	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ريف	حضر
يعمل بأجر نقدى	٣١٪	٥.١٪	٣٣.٦٪	١١.١٪	١٨.١٪	٢٢.٤٪
صاحب عمل	٩.٦٪	٠.٩٪	٨٪	٠.٧٪	٥.٣٪	٣.١٪
يعمل لحسابه بدون أحد	٤.٨٪	٢.٤٪	٥.٤٪	١.٩٪	٣.٦٪	٣.٧٪
يعمل بدون أجر لدى الأسرة	٢.٩٪	٥.٢٪	٢.١٪	٣.٤٪	٤.١٪	١٪

المصدر: إستناداً إلى بيانات الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء، مصر فى ارقام الصادر ٢٠١٨

جدول رقم ٦.التوزيع العددى والنسبى للمشتغلين (١٥ سنة فأكثر) طبقاً للحالة العملية، وفقاً للنوع... العدد بالمليون

الحالة العملية	الذكور		الإناث		الجملة	
	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
يعمل بأجر نقدى	١٥,٩٨٠	٧٢.٥٪	٢,٧٢٥	٦٩.٣٪	١٨,٧٠٥	٧٢٪
يعمل لحسابه بدون أحد	٣,١٠١	١٤.١٪	٢٩٩ ألف	٧.٦٪	٣,٤٠٠	١٣.١٪
صاحب عمل	٢,٢١١	١٠.٠٣٪	١٠٠ألف	٢.٥٪	٢,٣١١	٨.٩٪
يعمل بدون أجر لدى الأسرة	٧٤٨ ألف	٣.٣٧٪	٨١١ ألف	٢٠.٦٪	١,٥٥٩	٦.٠٪
الإجمالى	٢٢,٠٤٠	١٠٠٪	٣,٩٣٥	١٠٠٪	٢٥,٩٧٥	١٠٠٪

المصدر: حسبت بواسطة الباحثة إستناداً إلى بيانات الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء، نتائج بحث القوى العاملة للربع الثانى (إبريل – يونيه) لعام ٢٠١٩م

جدول رقم ٧. المتعطلون طبقاً للحالة التعليمية والنوع بالحضر والريف ٢٠١٦

المتعطلون وفقاً للحالة التعليمية	حضر			ريف			الجملة		
	ذكر	انثى	الجملة	ذكر	أنثى	الجملة	ذكر	أنثى	الجملة	%
أمى	٤٤٨	٢٧٣	٧٢١	٧٩٤	٢٦٠	١٠٤٥	١٢٤٢	٥٣٣	١٧٧٥	٤.٩٪
يقرأ ويكتب	٤٩٦	٥٣٤	١٠٣٠	٢٤٧	١٧٨	٤٢٥	٧٤٣	٧١٢	١٤٥٥	٤٪
أقل من متوسط	١٣٣٠	٣٢٦	١٦٥٦	١٥١٩	٢٦٥	١٧٨٤	٢٨٤٩	٥٩١	٣٤٤٠	٩.٥٪
متوسط (الثانوى العام والازهرى)	١٩٦	٧٦	٢٧٢	١٦٨	٧٦	٢٤٤	٣٦٤	١٥٢	٥١٦	١.٤٪
متوسط فنى	٣٥١٦	٣١٦٩	٦٦٨٥	٤٩٠٦	٤٢٥٣	٩١٥٩	٨٤٢٢	٧٤٢٢	١٥٨٤٤	٤٣.٩٨٪
فوق متوسط وأقل من الجامعى	٤٦٠	٦١٥	١٠٧٥	٢٤٤	٣٦٣	٦٠٧	٧٠٤	٩٧٨	١٦٨٢	٤.٧٪
جامعى وفوق جامعى	٣٣٧٦	٤٠٦١	٧٤٣٧	١٧٧٧	٢٠٩٨	٣٨٧٥	٥١٥٣	٦١٥٩	١١٣١٢	٣١.٤٪
الإجمالى	٩٨٢٢	٩٠٥٤	١٨٨٧٦	٩٦٥٥	٧٤٩٣	١٧١٤٨	١٩٤٧٧	١٦٥٤٧	٣٦٠٢٤	١٠٠٪

المصدر: بيانات الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء، مصر فى أرقام ٢٠١٨

وهذا يرجع فى المقام الأول إلى تخلى الدولة عن دورها فى تعيين الخريجين، ثانياً: أن التعليم الفنى تعليم نظرى بحت لا يفى بمتطلبات سوق العمل المصرية، ثالثاً: أن التعليم الجامعى بعيد كل البعد فى قصده ومناهجه عن متطلبات سوق العمل، رابعاً: أن الخريجيين من حملة هذه الشهادات، لديهم إعتقاد خاطىء أن هناك ثمة أعمال قد تقلل من شأنهم، فبعضهم يرى أن مكانته الإجتماعية لن تكتمل إلا فى حالة حصوله على وظيفه حكومية أو منصب مرموق فى مكان ما.

الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث

هذا الجزء سوف يتعرض لأهم الدراسات ذات الصلة بموضوع البحث.

١- **عمار نجاح (٢٠١٨)** تحت عنوان **(البطالة لدى خريجي الجامعة: أسبابها وآثارها الإجتماعية والإقتصادية)**

أجريت الدراسة على عينة قوامها ٦٥ خريج جامعى.

وإستهدفت الدراسة تحقيق الأتى:

١. إبراز موقف خريجي الجامعة الذين إستفادوا من مختلف البرامج والسياسات الإصلاحية التي وضعتها الدولة الجزائرية ومدى الرضا عن هذه البرامج.
٢. تشخيص واقع برامج تشغيل خريجي الجامعات، وهل هي حقاً تمنح فرص عمل حقيقية لهم.
٣. التعرف على الأسباب الكامنة خلف الإرتفاع المتزايد في نسب البطالة من عام لآخر لدى خريجى الجامعات.
٤. لفت نظر وزارة التعليم العالي ومؤسساتها إلى ضرورة تحسين محتويات المناهج الجامعية، وجعلها متوافقة مع خصائص الشغل أي جعل المعارف الأكاديمية التي يتلقاها الطلبة تتناسب مع المكاسب المهنية التي يحتاجون إليها في سوق العمل.

٥. تقديم توصيات للخريجين أنفسهم لاستغلال أوقاتهم بشكل جيد، ولطلبة الثانوية لتفادي الوقوع في البطالة قبل الإلتحاق بالجامعة.

وفيما يتعلق بأهم النتائج فكانت كالأتى:

١- الجامعة لا تأخذ بعين الإعتبار إحتياجات سوق العمل فيما يخص التخصصات المطلوبة والإكتفاء بتخريج عدد هائل من الطلبة حاملي شهادات التعليم العالي بمختلف المؤهلات والكفاءات، التي لا تتناسب مع سوق العمل، حيث أنها تمنح التكوين وليس الخبرة، بسبب طبيعة ونوعية المناهج التي تقدمها للطالب الجامعي.

٢- إنتشار الوساطة والرشوة وعدم توفر الخبرة المهنية لدى خريجي الجامعة من أكثر الصعوبات التي تعترضه أثناء بحثه عن عمل.

٣- عدم الإلتزام بمعايير التوظيف يؤدي إلى تفاقم ظاهرة بطالة خريجي الجامعة.

٤- الوضع الإقتصادي والإجتماعي الذي بدأ بالتدهور منذ الثمانينات تسبب في عدة أزمات منها غلق العديد من المؤسسات والمصانع وتسريح العمال وبالتالي توقف الإستثمارات، وهذا له تأثير مباشرعلى ظاهرة البطالة بصفة عامة، وبطالة خريجي الجامعة بصفة خاصة.

٥- يعيش الخريج الجامعي العاطل وضع إقتصادي صعب حيث لا يستطيع تلبية أدنى احتياجاته، مما يؤدي به إلى ممارسة أعمال لا تتناسب مع مستواه العلمي من أجل الهروب من شبح البطالة والعيش بكرامة، أما فيما يخص الوضع النفسي والإجتماعي الذي يعيشه الخريج الجامعي العاطل، فيتميز بالتهميش والفراغ والرفض وإنعدام الثقة بينه وبين الحكومة، حيث يرى أنه لا توجد مجهودات مبذولة من طرف الدولة للتخفيف من حدة البطالة، كذلك نظرته السلبية فيما يخص الدراسة وأنها مضيعة للوقت لأنه أصبح يشكل عبء على المجتمع وعلى أسرته لعدم تحمله مسؤولية نفسه على الأقل.

٢- **عليطو، خالد وآخرون (٢٠١٤)** تحت عنوان **(أثر البطالة على التنمية الإجتماعية في محافظة اللاذقية)**

وقد أجريت هذه الدراسة على عينة قوامها ٣٦١ فرد.

وتهدف الدراسة إلى تحليل واقع البطالة في محافظة اللاذقية، بالإضافة إلى دراسة أثر البطالة في محافظة اللاذقية على التنمية الإجتماعية على صعيد الفرد العاطل عن العمل بالنسبة لأسرته والفرد العاطل عن العمل بالنسبة لمجتمعه المحلي.

وفيما يتعلق بأهم **النتائج** فهى كالتالى:-

١. هناك أثر للبطالة على التنمية الإجتماعية على مستوى الفرد العاطل عن العمل، ويتمثل ذلك بصورة أساسية في قبول العاطل عن العمل بأي عمل حتى لو كان لا يتناسب مع مؤهلاته العلمية، حيث يتولد لدى المتعطل شعور بأنه غير قادر على تقديم خبراته والمساهمة في بناء المجتمع، مما يخلق انطباعاً لديه بأنه عالة على المجتمع، كما تولد البطالة لديه إضطراب وإحباط شديد من ضعف الأمل في وجود فرصة للعمل، ومن ثم تأخره الزواج.

٢. هناك أثر للبطالة على التنمية الإجتماعية على مستوى أسرة الفرد العاطل عن العمل، ويتمثل ذلك بصورة أساسية في تحمل الأسرة عبء معيشة المتعطلين، حيث تضطر الكثير من الأسر التي يعاني فيها رب الأسرة من البطالة إلى توجيه أبنائها لترك الدراسة وزجّهم في سوق العمل، كما أنها غالباً ما تلجأ إلى الاستدانة نتيجة زيادة الأعباء المالية للأسرة الملقاة على عاتقها.

٣. هناك أثر للبطالة على التنمية الإجتماعية على مستوى المجتمع المحلي، ويتمثل ذلك بصورة أساسية في تحمل المجتمع عبء معيشة العاطلين، حيث تؤدي البطالة أحياناً إلى سوء توزيع الثروة والدخل في المجتمع. كما تمثل قلة فرص العمل أمام الشباب عقبة يترتب عليها هدر رأس المال البشري، كما تؤدي البطالة إلى ضعف

في النمو الإقتصادي والتكافل الإجتماعي وتسهم في التخلف الحضاري، وضعف الإنتماء للوطن.

٣- دراسة البشير عبد الكريم (٢٠١٠) تحت عنوان **(دلالات معدل البطالة والعمالة ومصداقيتهما في تفسير فعالية سوق العمل).**

إستهدفت الدراسة الإجابة عن تساؤل رئيسى وهو " أي المعدلين أكثر مصداقية للتعبير عن فعالية سوق العمل، أهو معدل البطالة أم العمالة؟

وكان أهم نتائج هذه الدراسة الأتى:-

١- إن العلاقة العكسية بين معدل البطالة ومعدل العمالة تدل على أن البطالة ستنخفض مستقبلا إذا كان للاقتصاد القدرة على توفير مناصب الشغل.

٢- إن الاعتماد على معدل البطالة في تفسير فعالية سوق الشغل يكون مضللا، بل من الأولى إستخدام معدل العمالة للدلالة على فعالية هذه السوق وفعالية سياسات التشغيل

٣- لا بد من الحيطة والحذر عند تحليل البيانات الإحصائية الخاصة بسوق العمل بصفة عامة ومعدلات البطالة بصفة خاصة لأنها لا تعكس البطالة الحقيقية، لأن الشروط المقيدة لعملية الاستطلاع تؤدي إلى الحصول على تقديرات ناقصة لمعدل البطالة ناهيك عن أن هذا الأخير لا

يعكس حالة التشغيل في البلد.

٤- إن الاقتصاد الجزائري كان له من القوة بحيث استطاع التصدي للأثر السلبي لكل من معدل النشاط ومعدل نمو السكان في سن العمل على البطالة خلال سنة ٢٠٠٤و٢٠٠٦.

دراسة إيمان محمد (٢٠٠٧) تحت عنوان **(نموذج التنبؤ بإحتياجات الطلب على العمالة من الأنشطة الإقتصادية فى مصر وفقاً لمخرجات التعليم)**

إستهدفت هذه الدراسة: تحديد علاقة التعليم العالى والتعليم الفنى والمهنى بالتنمية الإقتصادية والإجتماعية. وتقديم نموذج للتنبؤ بإحتياجات الطلب على العمالة من الأنشطة الإقتصادية فى مصر وفقاً لمخرجات التعليم.

وتتضح أهم نتائج هذه الدراسة فى النقاط التالية:

١. زيادة أعداد طلاب الثانوية العامة الملتحقين بالقسم الأدبى، ومن ثم زيادة أعداد خريجى الكليات النظرية، مما يترتب عليه زيادة فى نسبة البطالة فى صفوف الحاصلين على شهادات جامعية.

٢. زيادة أعداد طلاب التعليم التجارى من إجمالى أعداد الطلاب الملتحقين بالتعليم، ومن ثم زيادة فى نسبة البطالة فى هذا النوع من التعليم. كذلك بينت النتائج نسبة بطالة عالية بين طلاب التعليم الصناعى، وذلك قد يرجع إلى إنخفاض مستواهم المهارى

٣. بينت النتائج الخاصة بالتنبؤ بهيكل الطلب على العمالة فى مصر خلال الفترة من ٢٠٠٥ إلى ٢٠١٢ أن حساب متوسط معدل نمو خريجى الكليات النظرية سوف يحقق ٣.٩٪ خلال الفترة من ٢٠١٢/٢٠٠٨، أما بالنسبة للكليات العملية فسوف يحقق ٦.٥٪. وبحساب معدل نمو الطلب على العمالة خلال الفترة من ٢٠١٢/٢٠٠٨ من الكليات النظرية حقق ٤٪ بالسالب وحقق ٠.٥ بالسالب للكليات العملية.

٤. بينت النتائج الخاصة بالتنبؤ بهيكل الطلب على العمالة فى مصر خلال الفترة من ٢٠٠٥ إلى ٢٠١٢ حساب متوسط معدل نمو خريجى المدارس الفنية التجارية والصناعية سوف يحقق ٣.١٪ خلال الفترة من ٢٠١٢/٢٠٠٨، وبحساب معدل نمو الطلب على العمالة خلال الفترة من ٢٠١٢/٢٠٠٨ من خريجى المعاهد الفنية حقق ٥.٥٪ بالسالب وحقق ٤.٦٪ بالنسبة للمدارس الفنية التجارية والصناعية.

٣- دراسة محمد أحمد الفزارى (٢٠٠٤) تحت عنوان **(البطالة وآثارها السلبية في إعاقة تنمية الموارد البشرية دراسة تطبيقية على سلطنة عمان).**

وقد تناولت هذه الدراسة دور سياسات إدارة الموارد البشرية في إعداد العناصر البشرية المطلوبة في إطار الإعداد والتخطيط الجيد للقوى العاملة الحالية والمستقبلية والتدريب وتقييم الأداء وتخطيط وتنمية المسار الوظيفي وغيرها من الأنشطة والسياسات التي تساعد على بناء معارفهم في النواحي الفنية والعملية والسلوكية، ومدى تأثير ذلك على الحد من ظاهرة تفاقم أعداد العاطلين بسلطنة عمان.

وكان من أهم نتائج هذه الدراسة أن القضاء على البطالة يتطلب تكاتف جميع الجهود بالدولة بمختلف قطاعاتها الحكومية والعامة والخاصة ومؤسسات المجتمع المدني، بالإضافة إلى إصلاح كافة المجالات المختلفة السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية والعلمية.

٤- دراسة عز الدين زين العابدين (١٩٩٦) تحت عنوان **(إقتصاديات مشكلة البطالة في مصر وإنعكاساتها في مجالات الأمن الإجتماعي)**

تناولت هذه الدراسة تحليل اقتصاديات مشكلة البطالة في مصر وتشخيص إنعكاساتها السلبية على الأمن الاجتماعي، والحلول المقترحة لعلاجها والحد من أثرها.

أهم نتائج الدراسة:

١. ترجع مشكلة البطالة إلى وجود إختلال في سوق العمل متمثلاً في زيادة العرض من القوى العاملة عن حجم الطلب عليها.
٢. كلما زاد حجم البطالة كلما زاد عدد الجرائم والمجرمين.
٣. يرتبط علاج مشكلة البطالة في مصر بحجم الإستثمارات الموجهة للتنمية.

الإسلوب البحثى:

يتضمن هذا الجزء الطريقة البحثية المتمثلة فى تحديد الشاملة والعينة، وأساليب جمع وتحليل البيانات.

١- الشاملة والعينة: أجريت هذه الدراسة على مركز ومدينة إيتاى البارود بمحافظة البحيرة، وقد تم إختيار عينة الدراسة من الوحدات المعيشية الموجودة بالمركز والمدينة والبالغ عددهم (٨٨٠٠٠ وحدة معيشية)، وذلك وفقاً لمعادلة Yamane. 1967 (سلامة،٢٠١٧)

$$(n = N / 1+ N (e)^2)$$

حيث n حجم العينة المطلوب، N حجم الشاملة،(e) خطأ التقدير ٠.٠٧

وطبقاً للمعادلة السابقة فقد بلغ حجم العينة المختارة من مركز ومدينة إيتاى البارود ٢٠٤ وحدة معيشية، ويعبر عن كل وحدة من هذه الوحدات المعيشية أحد أفرادها (داخل قوة العمل)، وقد تم الحصول على البيانات الميدانية اللازمة لتحقيق أهداف الدراسة عن طريق الإستبيان والمقابلة الشخصية فى الفترة من ٢٠٢٠/٢/٣ حتى ٢٠٢٠/٢/١٥.

٢- أساليب التحليل الإحصائى: تم إستخدام عدة مقاييس وأساليب إحصائية فى تحليل البيانات من بينها النسب المئوية ، وبعض مقاييس النزعة المركزية والتشتت مثل المتوسط والمدى والإنحراف القياسى، كما تم إستخدام مربع كاى χ^2

النتائج والمناقشات

فى هذا الجزء سوف يتم إستعراض أهم النتائج التى توصلت إليها الدراسة، وكذلك مناقشتها.

أولاً: الحالة العملية للمبحوث (متغير الدراسة)

أظهرت نتائج تحليل البيانات بالنسبة للحالة العملية، وكما هو مبين بالجدول رقم (٨)، أن نسبة من يعملون بلغت ٨٠.٤٪ من إجمالى العينة منهم (٧٤.٥٪ حضر، ٨٦.٣٪ ريف)، بينما بلغت نسبة من لا يعملون ١٩.٦٪ منهم (٢٥.٥٪ حضر و١٣.٧٪ ريف) من الإجمالى.

جدول رقم٨. التوزيع العدد والنسبى للحالة العملية للمبحوثين طبقاً للنوع ريف والحضر

الحالة العملية	المنطقة الحضرية						المنطقة الريفية						إجمالى العينة	
	ذكور		إناث		الإجمالى		ذكور		إناث		الإجمالى			
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
يعمل	٥٦	٨٠٪	٢٠	٦٢.٥٪	٧٦	٧٤.٥٪	٨٣	١٠٠٪	٥	٢٦.٣٪	٨٨	٨٦.٣٪	١٦٤	٨٠.٤٪
لا يعمل	١٤	٢٠٪	١٢	٣٧.٥٪	٢٦	٢٥.٥٪	–	–	١٤	٧٣.٧٪	١٤	١٣.٧٪	٤٠	١٩.٦٪
الإجمالى	٧٠	١٠٠٪	٣٢	١٠٠٪	١٠٢	١٠٠٪	٨٣	١٠٠٪	١٩	١٠٠٪	١٠٢	١٠٠٪	٢٠٤	١٠٠٪

ويلاحظ من الجدول السابق إرتفاع نسبة العمالة بين المبحوثين الريفيين مقارنة بالحضر، مما يعنى انخفاض معدل البطالة بالريف مقارنة بالحضر، وهذا قد يرجع إلى:-

١- إنتشار شكل الأسرة الممتدة فى الريف مقارنة بالحضر، مما أدى إلى إستمرار نمط الإنتاج العائلى، حيث غالباً ما يعمل أفراد العائلة الواحدة معاً.

٢- تتسم أسواق العمل الريفية بأنها أسواق للعمال غير الماهرة، الذين يتصفون بالحد الأدنى من التعليم أو التدريب.

كما لوحظ أيضاً إنخفاض نسبة العمالة لدى النساء بشكل عام، إلا أنها على مستوى الحضر يلاحظ إرتفاعها مقارنة بالريف، وهذا لا يعنى أن معظم النساء فى الريف لا يعملن، فالريفيات يقع على عاتقهن مسئولية أنشطة ما بعد الحصاد، وكذلك عن جزء كبير من الأعمال المدرة للدخل مثل رعاية وتغذية المواشى، وعمل بعض الصناعات الخاصة بالألبان وتربية الدواجن وإلى غير ذلك من المشروعات الصغيرة التى تؤدى فى المنزل، بالإضافة إلى الإعباء المنزلية التى تقع كلها على عاتقها. فالمرأة فى الريف تعمل إلا أن مساهمتها لا تظهر في إحصاءات العمل هذا من جانب، ومن جانب أخر نظراً لإنتشار الأمية بين الإناث فى الريف، والتى وصلت إلى ٣٤.٥٪ مقابل ١٧.٩٪ للإناث في الحضر وفقاً لبيانات تعداد ٢٠١٦م وهذا يعنى إنعدام فرص العمل الحقيقى بالنسبة لهن.

- خصائص الحالة العملية للمبحوثين

أظهرت نتائج تحليل البيانات بالنسبة لخصائص الحالة العملية للمبحوثين، والموضحة بالجدول رقم (٩)، أن ٣٤.١٪ من المشتغلين بعينة البحث يعملون لدى الأسرة بدون أجر (فى مجال الزراعة)، بينما بلغت نسبة من يعملون بأجر (فى وظائف حكومية) ٣٠.٥٪ من إجمالي المشتغلين بعينة البحث وجاءت فى المرتبة الثانية، وفى المرتبة الثالثة جاء من يعمل لحسابه بدون استخدام أحد بنسبة ١٨.٣٪ من إجمالي المشتغلين بعينة البحث، فى حين جاء أصحاب الأعمال فى المرتبة الأخيرة.

جدول رقم٩. التوزيع العددى والنسبى للمبحوثين وفقاً لخصائص الحالة العملية

خصائص الحالة العملية	يعمل							لا يعمل			
	بأجر (حكومى)	صاحب عمل	يعمل لحسابه	يعمل لدى الأسرة بدون أجر (فى الزراعة)	الجملة	متعطل	طلبة	على المعاش	ربة منزل	الجملة
العدد	٥٠	٢٨	٣٠	٥٦	١٦٤	٨	٣	٣	٢٦	٤٠
%	٣٠.٥٪	١٧.١٪	١٨.٣٪	٣٤.١٪	١٠٠٪	٢٠٪	٧.٥٪	٧.٥٪	٦٥٪	١٠٠٪

يتبين مما سبق إرتفاع نسبة المبحوثين الذين يعملون فى مجال الزراعة، وذلك قد يرجع إلى أن العمل الزراعى يستوعب كثيراً من العمالة، كما سبق إضاحه من قبل، خاصة وأن الكثير من الريفيين ليس لديهم من المستوى التعليمى والمهارى ما يمكنهم من الحصول على وظيفة حكومية أو وظيفة تتطلب مستوى تعليمى ومهارى معين.

وهناك إحتمال أخر ربما يفسر ذلك وهو إنحسار تيار الهجرة الريفية الحضرية بدرجة كبيرة وحلول الهجرة الخارجية ولو بشكل جزئى محل الهجرة الداخلية، حيث إنعكس ذلك فى تناقص الحاجة للعمل بأجر لدى الغير سواء بالنسبة للمهاجرين أنفسهم بعد عودتهم أو بالنسبة لأسرهم وزويهم، وذلك نتيجة للإعتبارات الإجتماعية المستجدة.

ثانياً: الخصائص الشخصية والإجتماعية والإقتصادية للمبحوثين

١- المركز الإجتماعى للمبحوث داخل الأسرة.

أظهرت النتائج المبينة بالجدول رقم (١٠) أن ٦٨.١٪ من المبحوثين آباء وأن ٢٣.٥٪ من المبحوثين أمهات، وأن الأبناء من الذكور والإناث يمثلون ٦.٩٪ و ١.٥٪ من إجمالى العينة على التوالى. وأن نسبة العاملين من الأباء على مستوى الحضر قد بلغت ٨٧.٥٪ مقابل ١٠٠٪ بالريف. وأن نسبة الأمهات العاملات بالحضر بلغت ٦٦.٦٪ مقابل ٢٧.٨٪ بالريف، فى حين بلغت نسبة الأبناء الذكور العاملين فى الريف ١٠٠٪ بينما هم عاطلين فى الحضر على الرغم من أنهم ضمن قوة العمل وكذلك أنهوا المراحل التعليمية ومعظمهم من حملة الشهادات الجامعية. أما على مستوى الأبناء الإناث سواء فى الريف أو الحضر فهن لا يعملن بسبب تفرغهم الدراسى.

يلاحظ أن نسبة الأباء العاملين فى الحضر أو الريف مرتفعة، ومن لا يعمل من الأباء فى الحضر يرجع إلى بلوغه السن القانونى للمعاش وهو ٦٠ عاماً، على الرغم أنه فى سن العمل أقل من ٦٥ عاماً. ولكن بصفة عامة الأباء يعملون من منطلق المسئولية الملقاه على عاتقهم، فعن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (أَلَا كُلُّكُمْ رَاعٍ، وَكُلُّكُمْ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ، فَالْأَمِيرُ الَّذِي عَلَى النَّاسِ رَاعٍ، وَهُوَ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ، وَالرَّجُلُ رَاعٍ عَلَى أَهْلِ بَيْتِهِ، وَهُوَ مَسْئُولٌ عَنْهُمْ، وَالْمَرْأَةُ رَاعِيَةٌ عَلَى بَيْتِ بَعْلِهَا وَوَلَدِهِ، وَهِيَ مَسْئُولَةٌ عَنْهُمْ، وَالْعَبْدُ رَاعٍ عَلَى مَالِ سَيِّدِهِ وَهُوَ مَسْئُولٌ عَنْهُ، أَلَا فَكُلُّكُمْ رَاعٍ، وَكُلُّكُمْ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ).

٢- الحالة الزواجية للمبحوثين.

أوضحت نتائج تحليل البيانات والموجودة بالجدول رقم (١١)، أن نسبة المتزوجين قد بلغت ٨٢.٨٪ (٦٨.١٪ ذكور و١٤.٧٪إناث) من إجمالى العينة، وأن نسبة المترملات بلغت ٨.٨٪ من إجمالى العينة، بينما بلغت من لم يسبق لهم الزواج من الإناث والذكور ٨.٤٪ من إجمالى العينة.

يتبين مما سبق وجود ٨.٨٪ أسرة معيلة ترعاها وتعمل عليها نساء بسبب وفاة الزوج، بالإضافة إلى وجود ١٤ شاب فى سن الزواج (من ٢٠ إلى ٣٠ عاماً) لم يتزوج بعد، وذلك بسبب عدم وجود فرص عمل حقيقية، تمكن من تحمل مسئولية تكوين أسرة جديدة، غير أن تكاليف الزواج باهظة للغاية، مما يؤدى إلى عزوف الشباب عن الزواج، خاصة وأن ٢٥٪ من الشباب الأعزب بالعينة عاطل وفقاً لبيانات جدول رقم (١٠).

٣- التركيب العمرى للمبحوثين

أظهرت النتائج الوصفية الخاصة بالتركيب العمرى لعينة الدراسة والموضحة بالجدول رقم (١٢) أن ٤٢.٦٪ من إجمالى العينة الكلية يقعون فى الفئة العمرية الثانية حيث تتراوح أعمارهم من (٣١ إلى ٤٥) عاماً، ٤١.٧٪ من إجمالى العينة يقعون فى الفئة العمرية الثالثة حيث تبلغ أعمارهم من ٤٦ إلى أقل من ٦٥ عاماً، أما من يقعون فى الفئة العمرية

الأولى فقد بلغت نسبتهم ١٥.٧٪. وكان المتوسط الحسابى للعمر ٤١.٢٣ عام بإنحراف قياسى قدره ١٦.٢٣٤.

يلاحظ مما سبق أن التركيب العمرى لعينة الدراسة يقع فى قوة العمل (من ١٥ إلى أقل من ٦٥ عاماً).

٤- عدد أفراد الأسرة.

بينت نتائج تحليل البيانات بالنسبة لعدد أفراد أسر المبحوثين على مستوى العينة، والموضحة بالجدول رقم (١٣) أن ٦٣.٢٣٪ من الإجمالى تراوح حجم أسرهم من (٥ – ١٠) أفراد، وأن ٢٤.٠٢ % من الإجمالى كان عدد أسرهم أقل من ٥ أفراد ، بينما بلغت نسبة الأسر التى عدد أفرادها يزيد عن عشرة أفراد ١٢.٧٥٪ من الإجمالى. وذلك بمتوسط حسابى قدره ٦.٥١ وإنحراف قياسى قدره ٢.٨٢٤.

جدول رقم ١٠. التوزيع العددى والنسبى للحالة العملية للمبحوثين(ريف/حضر) وفقاً للمركز الإجتماعى للمبحوث داخل الأسرة

المركز الاجتماعى للمبحوث داخل الأسرة	الحالة العملية				الجملة	
	حضر		ريف		العدد	النسبة المئوية %
	العدد	نسبة العاملين منهم	العدد	نسبة العاملين منهم		
الأب	٦٤	٨٧.٥٪	٧٥	١٠٠٪	١٣٩	٦٨.١٪
الأم	٣٠	٦٦.٧٪	١٨	٢٧.٨٪	٤٨	٢٣.٥٪
ابن	٦	لا يوجد	٨	١٠٠٪	١٤	٦.٩ %
ابنه	٢	لا يوجد	١	صفر	٣	١.٥٪
الإجمالى	١٠٢	٧٤.٥	١٠٢	٨٦.٣٪	٢٠٤	١٠٠٪

حسبت نسبة العاملين من الذكور والإناث (ريف وحضر) وفقاً للمركز الإجتماعى للمبحوث داخل الأسرة من خلال الإستعانة بالبيانات المذكورة بالجدول رقم (٨)

جدول رقم ١١. التوزيع العددى والنسبى للحالة الزواجية للمبحوثين وفقاً للنوع

الحالة الزواجية للمبحوثين	النوع		العدد	النسبة المئوية%
	ذكور	اناث		
متزوج	١٣٩	٣٠	١٦٩	٨٢.٨٪
مطلق	–	–	–	–
أرمل	–	١٨	١٨	٨.٨٪
أعزب	١٤	٣	١٧	٨.٤٪
الإجمالى	١٥٣	٥١	٢٠٤	١٠٠٪

جدول رقم ١٢. التوزيع العددى والنسبى للمبحوثين وفقاً للفئات العمرية

التركيب العمري	العدد	النسبة المئوية %	المتوسط الحسابى	الإنحراف المعيارى
الفئة الأولى (من ١٥إلى أقل من ٣٠ عاماً)	٣٢	١٥.٧٪	٤١.٢٣	١٦.٢٣٤
الفئة الثانية (من ٣١إلى ٤٥عاماً)	٨٧	٤٢.٦٪		
الفئة الثالثة (٤٦ عاماً إلى أقل من ٦٥عاماً)	٨٥	٤١.٧٪		
الإجمالى	٢٠٤	١٠٠٪		

ملحوظة: تم حساب المتوسط الحسابى للبيانات الفترية قبل تحويلها إلى بيانات رتبية

جدول رقم ١٣. التوزيع العددى والنسبى للمبحوثين وفقاً لعدد أفراد الأسرة

حجم الأسرة	العدد	النسبة المئوية %	المتوسط الحسابى	الإنحراف القياسى
قليل (أقل من ٥ أفراد)	٤٩	٢٤.٠٢ %	٦.٥١	٢.٨٢٤
متوسط (٥ إلى ١٠)أفراد	١٢٩	٦٣.٢٣ %		
مرتفع (١٠ فأكثر)	٢٦	١٢.٧٥ %		
الإجمالى	٢٠٤	١٠٠٪		

ملحوظة: تم حساب المتوسط الحسابى للبيانات الفترية قبل تحويلها إلى بيانات رتبية

يتضح مما سبق أن أكثر من نصف الأسر بالعينة عدد أفرادها من ٥ إلى ١٠ أفراد، وقد يدل ذلك على تدنى المستوى التعليمى للأبوين، أو أن معظم هذه الأسر ريفية، حيث ينظرون إلى الأبناء على أنهم مصدر للدخل بسبب العمل الزراعى الذى يحتاج أيدى عاملة بوفرة. أو ربما يدل ذلك على وجود أسر مركبة وممتدة.

٥- **مستوى الحالة التعليمية للمبحوث**

بينت نتائج التحليل الوصفى لعينة الدراسة، وكما هو موضح بالجدول رقم (١٤)، أن ٤٠.٧٪ من المبحوثين كان مستواهم التعليمى متوسط (حاصلين على شهادات تعليم فنى)، وأن ٣٠.٤٪ من المبحوثين كان مستواهم التعليمى منخفض (بين أمى، ويقرأ ويكتب)، بينما بينت النتائج أن ٢٧.٤٪ من الإجمالى مستواهم التعليمى عالى. أما الأفراد الذين مازالوا بالمراحل التعليمية فقد بلغت نسبتهم (١.٥٪) من الإجمالى.

٦- **المستوى الإقتصادى للأسرة:** هو عبارة عن مستوى دخل الأسرة وما تمتلكه الأسرة من مساحة زراعية، ومصادر دخل أخرى.

المفهوم الإجرائى: تم قياس هذا المتغير المركب من خلال ثلاثة محاور هم: ١. **حجم الحيازة زراعية(** أقل من فدان يأخذ رقم (١)، من ١ إلى أقل من ٤ أفدنه تأخذ رقم (٢).أكثر من ٥ أفدنه يأخد رقم (٣)، ب- **مستوى دخل الأسرة:** (أ- أقل من ٢٠٠٠ جنيهاً تأخذ رقم (١)،ب- من ٢٠٠٠ – جنيهاً تأخذ رقم (٢)،ج- من ٤٠٠٠- جنيهاً تأخذ رقم (٣)،د- من ٦٠٠٠ – جنيهاً تأخذ رقم (٤)) **ج- مقتنيات الأسرة من الأجهزة المنزلية.**

وتتكون الدرجة الكلية لمتغير المستوى الإقتصادى من متوسط مجموع درجات البنود الثلاثة السابقة وهى (الحيازة الزراعية، ومستوى الدخل، ومقتنيات الأسرة من الأجهزة المنزلية)، وذلك بعد معايرتها وتحويلها للدرجة التائية T- score (رقم معيارى بمتوسط ٥٠ وإنحراف معيارى ١٠). كانت درجات هذا المتغير تتراوح ما بين ٦ درجة كدرجة دنيا، ١٨ درجة كدرجة عليا. وقد تم تقسيم هذا المتغير إلى ثلاثة مستويات هم المستوى المنخفض (٦- ٩) درجة – المستوى المتوسط من (١٠- ١٤) درجة – المستوى المرتفع(١٥-١٨) درجة.

بينت النتائج الوصفية والموضحة بالجدول رقم (١٥)، أن نسبة الأسر ذات المستوى الإقتصادى المنخفض قد بلغت ٦٢.٢٥٪ من الإجمالى ، أما نسبة الأسر ذات المستوى الإقتصادى المتوسط فقد بلغت ٢٣.٥٣٪ من الإجمالى ، في حين بلغت نسبة الأسر ذات المستوى الإقتصادى المرتفع ١٤.٢٢ % من الإجمالى. وذلك بمتوسط حسابى بلغ ٣.٦٠ وإنحراف قياسى قدره ٢.٠٠٣.

جدول رقم ١٤. التوزيع العددى والنسبى للمبحوثين وفقاً لمستوى الحالة التعليمية

مستوى الحالة التعليمية للمبحوث	العدد	النسبة المئوية %
منخفض	٦٢	٣٠.٤٪
متوسط	٨٣	٤٠.٧٪
عالى	٥٦	٢٧.٤٪
مبحوثين مازالوا فى المراحل التعليمية	٣	١.٥٪
الإجمالى	٢٠٤	١٠٠٪

جدول رقم ١٥. التوزيع العددى والنسبى للمبحوثين وفقاً للمستوى الإقتصادى للأسرة

المستوى الإقتصادى للأسرة	العدد	النسبة المئوية %	المتوسط الحسابى	الإنحراف المعيارى
منخفض نسبياً	١٢٧	٦٢.٢٥٪	٣.٦٠	٢.٠٣
متوسط نسبياً	٤٨	٢٣.٥٣٪		
عالى نسبياً	٢٩	١٤.٢٢٪		
الإجمالى	٢٠٤	١٠٠٪		

ملحوظة: تم حساب المتوسط الحسابى للبيانات الفترية قبل تحويلها إلى بيانات رتبية

يتضح مما سبق تدنى المستوى الإقتصادى للغالبية العظمى من العينة، مما قد يدل على تدنى المستوى التعليمى للمبحوثين خاصة وأن ٤٠.٧٪ و٣٠.٤٪ أميين ومن حملة الشهادت المتوسطة على الترتيب، وهذا قد يكون مؤشر لتدنى المستوى المهنى لهم.

ثالثاً: العوامل المؤثرة على الحالة العملية للمبحوث.

أظهرت نتائج مربع كاى χ^2 وجود علاقة معنوية بين كل من والحالة الزواجية، والمستوى التعليمى للمبحوث، والمستوى الإقتصادى للأسرة، كمتغيرات مستقلة والحالة العملية للمبحوث كمتغير تابع حيث كانت قيمته **٢٤.٨٧ و** ٤٤.٩٤ و *٥.٦٨ وهى قيم معنوية، بينما أظهرت نتائج مربع كاى χ^2 عدم وجود علاقة معنوية بين التركيب العمرى وحجم الأسرة كمتغيرات مستقلة والحالة العملية كمتغيرتابع حيث كانت قيمته ٧٣.٦٢ و٩.٩٧ وهى قيم غير معنوية، وذلك بناءاً على البيانات الواردة بالجدول رقم (١٦).

جدول رقم ١٦. تأثير المتغيرات المستقلة على الحالة العملية للمبحوث

الحالة العملية للمبحوث / المتغيرات المستقلة	قيمة χ^2	Sig
الحالة الزواجية	٢٤.٨٧**	٠.٠٠٠
التركيب العمرى للمبحوثين	٧٣.٦٢	٠.١١١
حجم الأسرة	٩.٩٧	٠.٦٩٧
المستوى التعليمى للمبحوث	٤٤.٩٤**	٠.٠٠٠
المستوى الإقتصادية للأسرة	٥.٦٨*	٠.٠٥٠

يتضح مما سبق وجود علاقة بين الحالة الزواجية للمبحوث والحالة العملية له، وهذه نتيجة منطقية، لأنها قد ترجع إلى المسئولية الملقاه على عاتق المتزوج، الذى لديه أسرة وأبناء لهم إحتياجاتهم لابد من محاولة إشباعها، ولا يوجد سبيل لإشباعها إلا من خلال العمل الذى يمثل مصدر الدخل الوحيد خاصة للأسر الفقيرة، التى ليس لديها أى مصدر أخر للدخل غير العمل، خاصة وأن النتائج الوصفية قد بينت أن ٦٢.٢٥٪ من أسر العينة مستواهم المعيشى منخفض.

ذلك أوضحت النتائج وجود علاقة بين المستوى التعليمى للمبحوث والحالة العملية له، وهذه نتيجة منطقية من الناحية النظرية، فغالبية الأعمال تحتاج إلى قدر من التعليم يتوقف هذا القدر على نوع العمل هذا من جانب، ومن جانب آخر فإن مستوى التعليم يحدد نوعية الأعمال التى يمكن أن يقوم بها الفرد. فالأعمال غير الزراعية تحتاج إلى قدر كبير من التعليم خاصة العمل الحكومى، حيث بينت النتائج الوصفية أن أكثر من ثلث أفراد العينة يعملون فى وظائف حكومية، وتقريباً الثلث الأخر يعمل بالأعمال الحرة، التى تتطلب هى أيضاً قدراً من التعليم، يُمكن صاحبها من القدرة على المواصلة فى العمل والمنافسة، وكذلك التعرف على إحتياجات السوق المتمثلة فى العرض والطلب، كل هذا يتطلب قدراً من التعليم. ومن ناحية أخرى لا يمكن الإعتماد على الإعتقاد السائد بأن العمل الزراعى يتطلب قدراً ضئيلاً من التعليم، ذلك أن الزراعة لا تعتمد فقط على القدرة البدنية، ولو أن هذا الإعتقاد صحيح لكانت الدول النامية، التى يقوم معظم إقتصادها على الزراعة دول متقدمة، كما أن هذا الإعتقاد هو السبب الرئيسى فى تدنى وتخلف الإنتاج الزراعى فى مصر وبقية الدول النامية، وإنما تعتمد الزراعة على العلم بشكل كبير، الذى يُمكن من خلاله زيادة الإنتاجية، وبالتالى زيادة الأجور وإرتفاع المستوى المعيشى للسكان الريفيين، ومن ثم إحداث تنمية ريفية شاملة.

ومن الجدير بالذكر أن المتعلمين والذين يشغلون وظائف حكومية بعضهم من حملة الشهادات المتوسطة والبعض الآخر من حملة الشهادات الجامعية، إلا أنهم يعملون فى وظائف مختلفة كليةً عن تخصصاتهم التى درسوها إما بالمدارس الفنية أو الجامعات، وهذا يؤكد ما تم الإشارة له فى المنطلق النظرى لتفسير دوافع العمل، فهم يريدون أن يعملوا لأن المجتمع يتوقع منهم أن يكونوا كذلك، فلماذا أضاعوا كل هذا الوقت فى التعليم؟

إن بطالة الشباب المتعلم يترتب عليها تدنى قيمة التعليم والعمل الجاد كمصادر أساسية للنمو والتقدم الشخصى والإجتماعى، ما دام الشباب لا يستطيع إشباع إحتياجاته وتحقيق أماله من خلالهما، مما يؤدى ذلك إلى مزيد من التدهور والتخلف العلمى والثقافى وضعف الحافز نحو العمل الجاد داخل مؤسسات التعليم المختلفة.

وأخيراً أظهرت النتائج وجود علاقة بين المستوى الإقتصادى للأسرة والحالة العملية للمبحوث، وهذا قد يرجع إلى أن الأسر ذوى المستوى الإقتصادى المرتفع يكون أمامها أكثر من خيار ليعمل أبنائها أما أن:

- تساعد أبنائها بالمال والخبرة لإقامة بعض المشاريع التجارية.
- تكون لديها أرض زراعية يعمل بها أبنائها.
- تتمكن من دفع بعض الأموال لتعيين أبنائها أياً كان مستواهم التعليمى فى المؤسسات الحكومية المختلفة، وهذا شكل من أشكال الفساد التى إنتشرت بشدة فى المجتمع المصرى هذه الأيام.
- تتمكن من تعليم أبنائها تعليم جيد يمكنهم من اللحاق بوظائف ومناصب مرموقة، أو يمكنهم التعليم من إكتساب مهارات وقدرات عالية يستطيعون من خلالها مواجهة متطلبات سوق العمل.

أما الأسر ذوى المستوى الإقتصادى المنخفض وبعض الأسر ذوى المستوى المتوسط ، لا تتوافر لديها هذه الخيارات، الأمر الذى قد يؤدى إلى إنتشار ظاهرة البطالة بين أبناء الطبقات الدنيا والمتوسطة.

المقترحات

١- ضرورة التنسيق والتكامل بين سياسات التعليم والتدريب ومتطلبات سوق العمل، بما يضمن الربط بين مخرجات النظام التعليمى والتدريسى ومتطلبات سوق العمل.

٢- إختيار التخصص المناسب حسب إحتياجات السوق قبل اللحاق بالتعليم الفنى أو الجامعى.

٣- أن يكون الإلتحاق بالتعليم العالى تبعاً لمبدأ الجدارة، وفى حدود وضوابط معينة وصارمة للغاية، تتمثل فى التوازن بين نسب الخريجين وبين الإحتياجات الفعلية منهم. وأن يتم تحول الفائض منهم إلى مجالات أخرى، بعد أن يتم تدريبهم على المهن الجديدة.

٤- نشر ثقافة ريادة الأعمال بين شباب الجامعات، لكى تتغير فى أذهانهم ثقافة العمل النمطى.

٥- أن تقوم الدولة بتشجيع الخريجين على العمل فى القطاعات الأخرى غير الحكومية، مع توفير الحماية اللازمة من تأمينات ومعاشات ورعاية صحية لهم ولزويهم.

٦- عمل دورات تدريبية مجانية، تمكن الأفراد الباحثين عن عمل من إكتساب المهارات والخبرات اللازمة لتمكنهم من الدخول والمنافسة فى سوق العمل، مما يشجعهم على العمل الحر.

٧- توفير الدعم المناسب للمشروعات الصغيرة بإعتبارها مستقطب مهم للعمالة، بالإضافة إلى تيسير الإقتراض أمام الشباب بنسبة فائدة قليلة.

٨- توجيه الكثير من الإستثمارات نحو المشروعات الصغيرة.

٩- البدء بالمشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر الحرفية واليدوية.

١٠- توفير إعالة بطالة لغير العاملين، ومساعدتهم وتزويدهم بالوسائل التى تمكنهم من إيجاد عمل مناسب.

١١- هناك سبع سياسات أو أنواع للخصخصة، من الأفضل محاولة الإختيار فيما بينهم، وفقاً لظروف المنشأة الحكومية المراد إخضاعها للخصخصة من حيث نوع الإنتاج وحجم العمالة وظروف المجتمع بشكل عام إلى غير ذلك، وليس تطبيق نوع واحد فقط. بالإضافة إلى تعويض المتضررين من هذه السياسات التعويض المناسب.

المراجع

الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، مصر فى أرقام ٢٠١٨.

العزبى، محمد إبراهيم (٢٠١٠): المجتمع الريفى تحت المجهر، دار الجامعة الجديدة، الأسكندرية.

العوفي, محمد بن سعيد تليعان (٢٠١٧): إنعكاسات البطالة على الأمن الإجتماعى – رسالة ماجستير – جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية العلوم الإستراتيجية، قسم الأمن الإنساني، السعودية.

الفزارى، محمد أحمد (٢٠٠٤): البطالة وآثارها السلبية في إعاقة تنمية الموارد البشرية دراسة تطبيقية على سلطنة عمان وزارة الخدمة المدنية، دراسة مقدمة للحصول على درجة العضوية في العلوم الإدارية، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، المعهد القومى للإدارة العليا.

بدوى، أحمد ومحمد مصطفى (١٩٨٤): معجم مصطلحات القوى العاملة، نشر مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية.

جامع، محمد نبيل(٢٠١١): المعطلون والبطالة: تشخيص وتحليل البطالة فى مصر، المكتب الجامعى الحديث، الأسكندرية.

زين العابدين، عز الدين (١٩٩٦): اقتصاديات مشكلة البطالة في مصر وإنعكاساتها في مجالات الأمن الاجتماعي، رسالة ماجستير، غير منشورة، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية.

سلامة، فؤاد عبد اللطيف ، ٢٠١٧ : محاضرات فى طرق البحث الإجتماعى، جامعة دمنهور.

عبد الكريم، البشير (٢٠١٠): دلالات معدل البطالة والعمالة ومصداقيتهما في تفسير فعالية سوق العمل، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس، ١٧٥: ١٩٦.

عليطو، خالد، وكريم أبو حلاوة، وفاتن على منصور (٢٠١٤): أثر البطالة على التنمية الإجتماعية في محافظة اللاذقية دارسة ميدانية لاستقصاء آراء عينة من الشباب العاطلين عن العمل، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدارسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (٦٣) العدد ٦.

محمد، إيمان محمد (٢٠٠٧): نموذج التنبؤ بإحتياجات الطلب على العمالة من الأنشطة الإقتصادية فى مصر وفقاً لمخرجات التعليم، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، القاهرة، مصر.

نجاح، عمار بهاليل(٢٠١٨): البطالة لدى خريجي الجامعة: أسبابها وآثارها الإجتماعية والإقتصادية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة ٨ ماى ٤٥– قالمه، الجزائر.

Biddle, Bruce J. (1979). "Role Theory". N.Y. Academic

Christian Guillevic : Psychologie du travail, 2 éd Nathan, 1999, France, P 40.

Homans, George C .(1958). "Social Behaviour as Exchange" American Journal of Sociology, 63: 596-606.

Parsons, Talcon. (1937) " The Structure of Social Action". NewYork:Mc Graw-Hill.

https://www.capmas.gov.eg/Pages/Publications.aspx?page_id=5106&Year=16603

ABSTRACT

Determinants of Work Status of the Rural and Urban People in Etay Elbaroad District of El-Beheira Governorate

Magda Mahmoud Ahmed Yousef

This study aimed basically at identifying work status of the Rural and urban people, A total sample of 204 Household participated in the study . Percentages, frequencies, and chi Squire χ^2 were used to achieve the objectives of the study. Results indicated that the percentage of workers at the sample level reached 80.4% of the total sample (74.5% urban, 86.3% rural), while the percentage of unemployed was 19.6% of the total (25.5% urban and 13.7% rural). The results of the Chi Square also showed a significant relationship between the marital status, the educational level, and the economic level of the family, as independent variables and the work status as a dependent variable, The value of "χ^2 " was ** 24.87, ** 44.94, * 5.68, which are significant, Suggestions are discussed in this study as well

Key words: work status,work, rural people, urban people, Etay ELBaroad district of El-Beheira Governorate.